التكامل بين الجهود الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة فى تنمية المجتمع الريفي فى ظل مبادرة حياة كريمة

اعداد الدكتور

محمد اللافي علام خليفة

أستاذ مساعد بقسم تنظيم المجتمع

المعهد العالي للخدمة الإجتماعية بدمنهور

العام الجامعي

٢٠٢١ – ٢٠٢٢

أولاً: المدخل لمشكلة الدراسة:

ان تنمية المجتمع هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا والمعتمدة أكبر اعتماد ممكن على اشراك المجتمع المحلى وهى العملية التى يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة والقطاع الخاص لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية فالتنمية هي غاية الانسان ووسيلتها وهو الذي يشارك في احداثها ولذلك تركز تنمية المجتمع علي الانسان فتعمل علي تنمية قدراته المختلفة الي اقصي حد ممكن و تحقيق اقصي استثمار للطاقات والامكانيات البشرية الموجودة في المجتمع لدفع عملية التنمية من خلال تزويده بخبرات و مهارات جديده تعمل علي تغيير اتجاهاته وقيمه وعاداته فضلا عن تحسين ظروفه الصحية والتعليمية والبيئية والتنمية عملية معايشه ومشاركة وتعلم معايشة تتفهم كل مكونات المجتمع وأهدافه و مشاركة تشمل كل الجهود المبذولة من كافة قطاعات المجتمع و تعلم تبدو اثارة فيما يحدث من تغيير او تعديل من خلال الانجازات الملموسة ماديا وتدعيم العلاقات انسانيا او اشباع الاحتياجات الاساسية وتحسين نوعية حياة ابناء المجتمع و تمكين المؤسسات وكافة القطاعات من الاسهام في رفع مستويات الحياة بكل صورها وأبعادها في الوقت والمكان المناسبين، و تؤثر على مستوى رفاهية الانسان و على قدرته على التعامل مع الأزمات الاجتماعية وبالتالي أهتم العمل الاجتماعي فى هذه الحالة بالتخلص أو التخفيف من اثار هذه الأزمات أو المشكلات ومثال لذلك ما قامت به مصر من دعوة نحو مكافحة الفقر والبطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية او الاتجاه نحو خدمة نوعية معينة من أفراد المجتمع من مشكلات وتحتاج الى التدخل الاجتماعى لمواجهة ما تعانيه من مشكلات أو مواجهة القصور ومن هذه الفئات المرأة، الأطفال، والشباب، والشيوخ ويتطلب ذلك مشاركة كلا من الهيئات الحكومية بمستوياتها الدولية والقومية والاقليمية والمحلية وكذلك الهيئات الأهلية و مؤسسات القطاع الخاص بكل منها من أهداف ومقاصد متباينة حيث مضي الوقت الذي كانت فيه التنمية تستند فقط في كل أحوالها ونتائجها علي مساهمة القادة والمسئولين من حكومات سياسية واصبح الامل الوحيد لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة الآن معقودا علي توفير فرص المشاركة داخل المجتمع ككل وخلق روح جديدة للتعاون بين مؤسسات القطاعين العام والخاص.(عبد اللطيف، ٢٠٠٧، ص ٤٥)

ففي العقدين الأخيرين من القرن العشرين الميلادي ظهرت فى المجتمع العالمي تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية متلاحقة في اطار ما يعرف بظاهرة العولمة وقد كان من اهم سمات هذه الظاهرة سيطرة قوي السوق وتكامل الاقتصاد العالمي و تحول الانتاج و اسواق العمل ولقد أبرزت هذه التغيرات مجموعة من المشكلات اهمها انخفاض معدلات الانفاق الحكومي علي برامج الرعاية الاجتماعية نظرا لمفهوم الخصخصة وما صاحبه من تشجيع للمنظمات غير الحكومية.(بن سعود، ٢٠٠٦، ص٥٢١)

لقد جعلت التغيرات العالمية الجديدة وسرعة إيقاعها وما تحمله من تداعيات جعلت مصر فى أشد الحاجة لمواجهة هذه الأوضاع والتغيرات ليس فقط بالدولة وجهازها البيروقراطي الرسمي وبالأنشطة الاقتصادية المالية وتشريعاتها و لكن أيضا بدفع وتقوية منظمات المجتمع المدني في مصر التي يمكنها

تقديم الخدمات الاجتماعية وتحمل مسئوليات التنمية بالإضافة الي تعبئة الجهود الشعبية والتعبير عنها وتجميع القوي المجتمعية للصالح العام.(بن طلال، ٢٠٠٣، ص٧٠)

وأصبح هناك شبه إجماع علي الصعيدين المحلي و العالمي حول الدور الحيوي الذي تقوم به الهيئات غير الحكومية في عملية التنمية خاصة مع الاتجاه المتزايد لتخلي الحكومة عن تقديم الخدمات الاجتماعية بصورة مباشرة او توفير الدعم المناسب لها. (هيئة كير، ١٩٩٥، ص٧)

ومن هنا تبرز أهمية التكامل بين المؤسسات الحكومية و بين مظمات المجتمع المدني تحديدا المؤسسات غير حكومية لتشكيل هوية المجتمع و صياغة توجهات أفراده في شتي النواحي، فالتفاعل المستمر بين افراد المجتمع وعمليات الاحتياج المتبادل في ظل واقع خانق اقتصاديا يفرض علي المجتمع اهمية التواجد في شبكات تعرف بالتكامل بحيث يفيد و يستفيد كل الأطراف لمواجهة الأوضاع الراهنة الصعبة ولتنمية القدرات ذاتيا ومؤسسياً وكذلك لسد الفراغ الذي نجم عن تخلي الدولة من تقديم بعض برامج الرعاية والخدمات الاجتماعية وإلقاء العبء علي تلك المؤسسات التي تعد أكثر مرونة وديناميكية من الجهات الحكومية في الوصول للفئات الاكثر احتياجا وتوفير حياة كريمة لهم.

ومشاركة تلك المنظمات الأهلية الدولة في هذا الدور هو بمثابة نقلة نوعية في اهداف تلك المنظمات من كونها مؤسسات لتقديم العمل الخيري فحسب الي تحولها الي كيان فاعل في تحقيق التنمية الشاملة و احداث تغييرات ايجابية في حياة المجتمع للأفضل بحيث يشارك فيها كل المجتمع وهو الامر الذي لم يكن قاصرا علي مجتمعا بعينه اذ شهد العقدين الاخيرين من القرن العشرين لأول مرة خطابا عالميا يؤكد اهمية دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية و التعامل مع الفئات المهمشة والفقراء وذوى الاحتياجات الخاصة والأطفال وقضايا الشباب وقضايا التعليم.(السروجي، ٢٠٠٩، ص٢٩٣)

وعلى الرغم من الجهود المتواصلة حول التنمية الا انه يصعب علي حكومات بعض الدول النامية بصفة خاصة بمفردها الوفاء بمتطلباتها بالمستوي اللائق و المتميز خاصة في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني، ولذلك تحث حكومات تلك الدول على الجهود الأهلية للمشاركة في عملية التنمية.(حجاج، ٢٠١٠، ص ٣)

وبذلك أصبح المجتمع المدني شريكا مع الحكومة في انجاز العديد من الاهداف في المجتمع و في تحمل المسئولية مع الدولة في اشباع الاحتياجات و مواجهة المشكلات و ايضا المشاركة في صنع القرارات.(أبو النصر، ٢٠٠٧، ص ٦٨)

بالإضافة الى ما تقدمه منظمات المجتمع المدني من أدوار عديدة في تحقيق التنمية الوطنية وتشجيع المشاركة المجتمعية و تقديم بعض الحلول للأزمات والمشكلات، مثال: في التعليم- الصحة- الرعاية الاجتماعية- علاج العشوائيات- أزمة الاسكان- أطفال الشوارع و الفقر و بعض السلوكيات الاجتماعية التي تسعي الحكومات الوطنية الى علاجها و القضاء عليها.(النجار، ٢٠١٠، ص ٣٣)،

ولذا ظهر المجتمع المدني كقوة رئيسية في عملية التنمية و شهد توسعا كبيرا من حيث نطاق عمله و حجمه وقدراته و ذلك في أعقاب تنامى الأنظمة الديمقراطية.(البنك الدولي، ٢٠٠٦)

وفى مصر بدأت منظمات المجتمع المدني ترسخ أقدامها رغم القيود القانونية و الادارية، بفضل جهودها في مجالات العمل لتحفيز المواطنين للقيام بأعمال انتاجية و أنشطة تطوعية لتغيير و تطوير مجتمعاتهم المحلية، وأصبح ينظر لهذه المنظمات التطوعية علي أنها الأقدر للتعبير عن هموم و مصالح و تطلعات المواطنين(فرج، ٢٠٠٨، ص ٢-٣)

هذا ويشير الواقع التاريخي الي الدور الفعال الذي تلعبه تلك المنظمات في تحقيق الأهداف الانتمائية فقد سجلت مؤشرات ايجابية في مكافحة الفقر و في مجالات العمل التنموي من أهمها التدريب والتأهيل وصرف القروض والمساهمة في انشاء مشروعات صغيرة و تمكين الأسر الفقيرة ومحو أميتها والنهوض بالتعليم و رفع كفاءة العملية التعليمية و توفير التقنيات اللازمة(قنديل، ٢٠٠٥، ص١)، ومحاولة النهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية اذا ما توافرت لديها السبل التي تمكنها من تحقيق ذلك.

ومن هذا المنطلق تحرص الجمعيات علي رفع المعاناة عن الفئات الفقيرة في المناطق العشوائية من خلال تحسين مستوي معيشتهم للحد من اثار الفقر الذي يعيشون فيه مع ضرورة استمرارية تحسين مستوي المعيشة(السيد، ٢٠٠١)، هذا وقد تبنت العديد من منظمات المجتمع المدني مفهوما متكاملا للتنمية، وذلك بالاهتمام بجوانب الانسان المختلفة من تعليم و صحة و التمكين من الحقوق المدنية والسياسية.(الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ٢٠١٠)

فالمجتمع المدني شكل من أشكال الحياة الاجتماعية يربط الأفراد بالدولة، ويضم مجموعه متنوعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية، كالأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والمنظمات غير الحكومية، وهذه الجهات والمنظمات تشارك في صنع التنمية علي كافة المستويات والمستوي المحلي علي وجه الخصوص.

والخدمة الاجتماعية مهنه مؤسسيه تقوم بالأدوار الهامة في سبيل تحقيقها لدورها وخاصة في مواجهة المشكلات المجتمعية، مستخدمه في ذلك استراتيجيات طريقة تنظيم المجتمع التي تعد احدي طرقها الأساسية، وتعتبر طريقة تنظيم المجتمع احدي الطرق المجتمعية التي تعمل بجوار التخصصات المختلفة لإحداث التغيير الاجتماعي المقصود وذلك لا يمكن تحقيقه الا من خلال مشاركه مجتمعيه، فطريقة تنظيم المجتمع تهتم بمثل هذا النوع من المنظمات للتعرف علي ما تقدمه من خدمات وتحديد المعوقات التي تواجه أنشطتها واقتراح الأساليب التي تساعد هذه المنظمات علي تنظيم نفسها داخليا لتقديم خدمه أفضل وتأدية وظائفها علي الوجه المطلوب.

وتقوم المنظمات الأهلية بدور تتكامل فيه مع المؤسسات الحكومية بحيث تلتحم مع المواطنين في كثير من المجالات و تدفعهم نحو المشاركة الفعالة في العمل وايجاد انسب الحلول للمشكلات خاصة ما يواجه الفئات المهمشة في المجتمع والارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة اقتصاديا واجتماعيا.

وتعتبر طريقة تنظيم المجتمع احدي طرق مهنة الخدمة الاجتماعية لديها العديد من الاستراتيجيات و التكتيكات التي من خلالها يمكن تحقيق التكامل بين الجهود الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في ظل مبادرة حياة كريمة.

وبناء على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى التساؤل التالي :-

ما أهمية التكامل بين الجهود الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة فى تنمية المجتمع الريفي فى ظل مبادرة حياة كريمة ؟

ثانياً: عرض وتحليل الدراسات السابقة:-

١. دراسة "جولى فيشر Julie Fisher (1994) عن العالم الثالث والمنظمات غير الحكومية استهدفت هذه الدراسة التعرف على اهمية منظمات المجتمع المدني و انتشارها فى دول العالم الثالث و توصلت الدراسة الى ان هذه المنظمات يمكن ان تلعب دورا هاما فى التأثير على صانعي السياسة الاجتماعية من خلال جماعات الضغط و المصالح من المسئولين و ذوى النفوذ و القيادات وان تلك المنظمات تساهم فى اشباع الاحتياجات الاساسية للمواطنين وأوصت الدراسة بضرورة استخدام المشورة المهنية مع القيادات المتخصصة بما يمكنها من القيام بدورها و تنفيذ برامجها.

٢. دراسة جاك جوردون و جوردان بيل Jack Jordan and Jordan Bill (1994) عن منظمات المجتمع المدني ومشكلة الفقر استهدفت هذه الدراسة دور المنظمات فى مواجهة الفقر وذلك من خلال استثمار رأس المال الاجتماعى، وتوصلت الدراسة الى ان مواجهة مشكلة الفقر يعتمد على الدعم الاقتصادى و الاجتماعى المتاح محليا و الذى يقدم لهم من خلال منظمات المجتمع المدنى.

٣. دراسة لارس بيتر Lars .S. Peter(1997) عن الشراكة بين الحكومة و المجتمع المدني في تقديم المساعدة تناولت هذه الدراسة الشراكة بين الحكومة و المجتمع المدني في تقديم المساعدة و ركزت حول التعرف علي العوامل المؤثرة علي التعاون بين المنظمات الحكومية و المنظمات الغير حكومية أثناء وضع و تنفيذ السياسة و المساعدة و ذلك لتخصيص ادارة عالمية للمساعدات الاجتماعية وأوضحت نتائج الدراسة أن العوامل المؤثرة علي التعاون هو الهجوم المتبادل بينها و رغبة الحكومة في السيطرة علي نشاط المجتمع المدني و بدأ الوضع يتحسن بالتدرج، و ظهرت بوادر الثقة من قبل الحكومة في منظمات المجتمع المدني.

٤. دراسة سينجي لوثرا Sangeetaluthra (1998) عن التعرف علي دور المنظمات غير الحكومية في تشكيل مسار التنمية المعاصر استهدفت هذه الدراسة التعرف علي دور المنظمات غير الحكومية في تشكيل مسار التنمية المعاصر وذلك من خلال برنامج التخفيف من حدة الفقر في المجتمعات العشوائية في مدينة "نيودلهي" وأوضحت نتائج الدراسة ضرورة أن يكوون للمنظمات الغير حكومية دورا واسع النطاق في تشكيل مسارات التنمية و ذلك من خلال التركيز علي التنمية البشرية و من خلال تمكين المستفيدين من المشاركة في عملية التنمية و هذا التمكين يشمل التمكين السياسي

والاجتماعي والاقتصادي للمستفيدين، و اقترحت الدراسة ثقل مشاركة المنظمات الغير حكومية في البرامج الموجهة الي جميع أفراد المجتمع و ليس فقط للفئات الأكثر فقرا أو الفئات المحرومة، وبالتالي سوف تكون قادرة علي تحقيق أفضل رؤية للتنمية و العدالة الاجتماعية

٥. دراسة أجوستين جوماتانوا (1999) Agostingomatano عن توضيح دور منظمات المجتمع المدني في توفير المياه و الصرف الصحي وتوفير الخدمات للفقراء استهدفت هذه الدراسة توضيح دور منظمات المجتمع المدني في توفير المياه والصرف الصحي و توفير الخدمات للفقراء في المستوطنات العشوائية في مدينة نيروبي، و هذا في ظل ضعف دور الدولة من حيث قدرتها علي مثل هذه الخدمات للفقراء. و أوضحت نتائج الدراسة أهمية المجتمع المدني حيث أنه يعتبر بمثابة وسيلة اتصال فعالة بين الفقراء و المؤسسات التابعة للدولة للتعبير عن احتياجاتهم للحكومة.

٦. دراسة زيسر باميلا (1999) Zeiser Pamela عن إسهامات المنظمات في صنع سياسات الرعاية بالعالم و ذلك من خلال تحليل عينة من تلك المنظمات، وتوصلت الى ان المنظمات المدنية تلعب دورا فاعلا في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية من خلال التعاون و التنسيق مع المنظمات الحكومية بغض النظر عن حجم و شكل هذا الدور حيث تملك المنظمات الحكومية الموارد المالية، وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة التعاون بين تلك المنظمات حيث ان المنظمات الحكومية لديها داخل قد لا تتوافر لمنظمات المجتمع المدني مثل الموارد المالية بينما المنظمات غير الحكومية لديها القدرات التطوعية.

٧. دراسة أندرسون دونالد(١٩٩٩) عن الجهود التقليدية و علاج مشكلة الفقر توصلت الي ضرورة وضع آليات لمساعدة الفقراء أنفسهم في حل مشكلاتهم من خلال منظمات المجتمع المدني، و كان من أهم نتائجها أن منظمات المجتمع المدني أستطاع أن تلعب دورا رائدا في تحسين الأنظمة التعليمية و البنية التحتية وعمل برامج للمسنين والرعاية الصحية إضافة الي التأثير الايجابي لها علي تنظيم عملية الانتخابات.

٨. دراسة كامفيورا (2000) Kefamairura Otiso عن التحقق من دور منظمات المجتمع الدني في توفير الخدمات الحضرية والتخطيط استهدفت هذه الدراسة التحقق من دور منظمات المجتمع الدني في توفير الخدمات الحضرية و التخطي، خاصة في المناطق ذات الدخل المنخفض والتي تضم المستوطنات العشوائية و الأحياء الفقيرة و هذا لأنها تفتقر للخدمات الأساسية مثل مياه الشرب والصرف الصحي، أوضحت نتائج الدراسة أن منظمات المجتمع المدني تلعب دورا هاما في توفير الخدمات الحضرية و تعزيز التخطيط المناسب و معايير البناء للمناطق العشوائية في مدينة نيروبي.

٩. دراسة ديباس روس(٢٠٠٠) عن المنظمات الدفاعية غير الحكومية و التنمية البشرية المستمرة فيما بعد حرب لبنان استهدفت هذه الدراسة المنظمات الدفاعية غير الحكومية بعد حرب لبنان و تركز علي التنمية البشرية المستمرة و تعرف بأنها النظام السياسي الديموقراطي الذي يحترم حقوق الانسان

و الحرية و المساواة بين الجنسين كما يحترم الأجزاء المهمشة الأخرى من السكان و المجتمع المتحضر و البيئة المتواصلة و كان من نتائج هذه الدراسة أن هناك تحديات داخلية تواجه المنظمات الدفاعية متمثلة في نقص الموارد البشرية المختلفة و كذلك النظام السياسي الطائفي داخل المجتمع و علي الرغم من ذلك فهي تساهم بشكل أساسي في العملية الديمقراطية للنظام السياسي.

١٠. دراسة أحمد مجدي حجازى(٢٠٠١) عن حياة بعض فقراء الريف والحضر في الصحة والبيئة، استهدفت هذه الدراسة تصوير الحياة الواقعية التي يعيشها الفقراء في ريف وحضر مصر من حيث نوعية الحياة والأوضاع المعيشية، وكذلك الوعي بالفقر وأساليب التعايش مع الفقر، وكان من أهم نتائجها أن الدخل لا يكفي لسد الحاجات الأساسية للفقراء وأن معظم الفقراء يعانون من سوء التغذية وانتشار الأمراض، وهو ما يشير الي معاناة الفقراء في الريف و الحضر.

١١. دراسة ميشيل لورانس Michael Lawrence(2002) استهدفت الدراسة التعرف على الضمانات اللازمة للحماية و الدفاع عن حقوق الانسان، وتشير نتائجها الى ان الضمانات يتم توفيرها من خلال منظمات المجتمع المدنى و في ضوء ذلك كان من الاهمية اتاحة الفرصة للتعبير عن الآراء وتدعيم و تعزيز حقوق الانسان من خلال تلك المنظمات و ذلك من خلال أساليب اجهزة تمارس التطور والرقابة للتأكد من ضمان وصول هذه الحقوق و هذا ما يجب على الجمعيات تأكيده وتفعيله.

١٢. دراسة مديحه مصطفي (٢٠٠٣) عن فعالية جهود شبكة العمل لمواجهة ظاهرة اطفال الشوارع في بناء قدرات المنظمات غير الحكومية الأعضاء بالشبكة أوضحت نتائج الدراسة ان الجهود الشبكية للجمعيات الأهلية تؤدي الي دعم البناء المؤسسي للجمعيات الأهلية والعمل علي زيادة مواردها المالية والاهتمام بعناصر تدريب الموارد البشرية بالجمعية.

١٣. دراسة محمود محمد محمود (٢٠٠٣) عن دور منظمات المجتمع المدني في إشباع احتياجات المرأة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية واستهدفت هذه الدراسة التعرف علي دور الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني في إشباع احتياجات المرأة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية وهذا الهدف يتضمن إشباع الاحتياجات الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية ، والتعرف علي المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني في إشباع احتياجات المرأة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية ، أوضحت نتائج الدراسة مساهمة الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني في اشباع احتياجات المرأة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية وذلك بنسبة ٧٨.١٥%.

١٤. دراسة مركز الأرض لحقوق الإنسان (٢٠٠٤) عن المجتمع المدني في ريف مصر واستهدفت الدراسة التعرف علي الأدوار التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني داخل الريف المصري وتحليل هذه الأدوار وتحديد المشكلات التي تواجهها هذه المنظمات والتي تؤدي الي تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين بالرغم من وجودها وقد توصلت الدراسة الي ان هذه المنظمات

تواجه بعض العقبات (مالية –تشريعية – قانونيه –وغيرها من المشكلات) وعلي الرغم من هذا فإنها تلعب دورا بارزا في تحقيق التنمية.

١٥. دراسة وفاء يسري (٢٠٠٤) عن اسهامات منظمات رجال الاعمال في تنمية المجتمع ودعم حقوق الانسان في الرعاية الاجتماعية وحقوق الانسان وتحددت الدراسة في اسهامات منظمات رجال الاعمال كأحد منظمات المجتمع المدني في إشباع الاحتياجات المختلفة ومواجهة المشكلات وخصوصا التي تواجه المرضي ولتحقيق التنمية وتوفير الرعاية الصحية في ظل الظروف والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع، وأثبتت الدراسة ان هناك العديد من المشكلات التي تساهم منظمات رجال الأعمال في حلها كالصحة والتعليم والبطالة.

١٦. دراسة محمد عبد العال عبد العزيز(٢٠٠٤) عن فاعلية برامج منظمات المجتمع المدنى في تحسين نوعية الحياة للمرأة الريفية الفقيرة استهدفت اهم البرامج التى تساعد في تحسين نوعية الحياة للفقراء و كذلك تحديد المعوقات التى تحد من استفادتهم من تلك البرامج وصولا الى مقترحات لزيادة فاعلية البرامج التى تقدمها هذه الجمعيات، وأشارت بعض نتائجها الى ضعف قدرة البرامج التى تقدمها تلك المنظمات في تحسين نوعية حياة المرأة الفقيرة اقتصاديا و قدرتها على حسين نوعية حياتها تعليميا وصحياً واجتماعياً .

١٧. دراسة حسن مصطفي حسن (٢٠٠٥) عن منظمات المجتمع المدني كشريك في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية وهدفت الدراسة الي تحديد إسهامات منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية والعوامل الايجابية والسلبية التي تؤثر عليها، وتوصلت الدراسة الي ان منظمات المجتمع المدني تشارك في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية وان كانت شراكتها تتباين في المراحل المختلفة وتتأثر بالعديد من العوامل كالتحالف والتشبيك فيما بينها ٠

١٨. دراسة صافيناز ابو زيد (٢٠٠٦) عن إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحقوق الاجتماعية للإنسان واستهدفت الدراسة تحديد صور لإسهامات منظمات المجتمع المدني والوسائل والأدوات التي تستخدمها هذه المؤسسات لنشر ثقافة حقوق الانسان مع تحديد المعوقات التي تحول دون اسهام مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحقوق الاجتماعية للإنسان وأساليب مواجهتها وقد توصلت الدراسة الي ان مؤسسات المجتمع المدني لها دور هام في الدفاع عن حقوق الانسان وتعزيز الحقوق الاجتماعية وان هنالك تعاونا قائما بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني بما يؤدي الي تعزيز هذه الحقوق.

١٩. دراسة وائل صلاح عزقلاني(٢٠١٠) عن إسهامات منظمات المجتمع المدني في تنمية الوعي الصحي لسكان المجتمع الريفي وتستهدف هذه الدراسة تحديد اسهامات منظمات المجتمع المدني في تنمية الوعي الصحي، و توصلت الدراسة الي ان لمنظمات المجتمع المدني دور فعال و قوي في تنمية الوعي الصحي من خلال عمل ندوات و مؤتمرات و مقابلات مع المسئولين و متخذي القرارات.

٢٠. دراسة إبراهيم عبد المحسن محمد حجاج(٢٠١١) عن متطلبات القدرة المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأهداف الانمائية للألفية الجديدة و الارتقاء بمنظمات المجتمع المدني في تحقيق الأهداف الانمائية، و أظهرت نتائج الدراسة ضعف قدرة المؤسسة علي بناء قدرات العاملين بها و قد يرجع ذلك الي ضعف قدرة المؤسسة علي بناء قدرات العاملين بها و قد يرجع ذلك الي ضعف الموارد الاقتصادية مما يؤدي الي عدم القدرة علي تحقيق الأهداف الانمائية.

هذا وقد استفاد الباحث من نتائج تلك الدراسات في توضيح أبعاد مشكلة الدراسة و تحدياتها حيث أمكن التوصل الي:

- قدمت الدراسات السابقة صورة واقعية عن أهمية مشاركة المجتمع المدني في مواجهة مشكلات الفقر.
- أكدت الدراسات أهمية الدور الكبير الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في مجال دعم وتنمية المجتمعات المحلية (جماعات الجيرة).
- أوضحت بعض الدراسات بعض المشكلات و الصعوبات التي تحول دون قيام المنظمات بدورها الايجابي وأرجعتها الي ضرورة رفع كفاءة البناء المؤسسي.
- وبملاحظة الدراسات السابقة لاحظ الباحث الدراسات العلمية التي أجريت في مجال قدرة منظمات المجتمع المدني في التنمية الريفية في ظل حياة كريمة.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

١. المتغيرات العالمية و الدولية التي طرأت علي المجتمع المصري و ما بها من تأثيرات علي مسيرة التنمية تتطلب ضرورة مشاركة المجتمع المدني في تحقيق التنمية الريفية.
٢. المجتمع المدني يعتبر شريكا أساسيا للحكومة في انجاز الأهداف في المجتمعات الديمقراطية التي يتوفر بها قدر كاف من الممارسة الديمقراطية.
٣. أصبحت منظمات المجتمع المدني تملأ الفراغ الذي ينجم عن انسحاب الدولة التدريجي من الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين في المجتمع المصري.
٤. التكامل بين الجهود الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني أصبح مطلب ملح للتعامل مع ما قد يواجه المجتمع من تحديات و ما يعانيه من مشكلات .
٥. منظمات المجتمع المدني مجالا خصبا لعمل مهنة الخدمة الاجتماعية حيث يمكن ان تسهم المهنة وطريقتها فى تنظيم المجتمع فى مساعدة هذه المنظمات على أداء دورها بفاعلية.
٦. ارتباط مهنة الخدمة الاجتماعية و طريقة تنظيم المجتمع ارتباطا وثيقا بالعمل مع الفقراء ومشكلاتهم منذ نشأتها وتطور أساليبها ومداخلها باستمرار لتفعيل دورها فى مواجهة مشكلاتهم والدفاع عن حقوقهم من خلال نماذج العمل .

رابعاً: أهداف الدراسة:

١. تحديد ووصف واقع تكامل الجهود الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة.
٢. تحديد أهم الآليات لتحقيق تكامل الجهود الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة.
٣. تحديد أهم الخدمات التي يمكن تحقيقها من التكامل بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في إطار مبادرة حياة كريمة.
٤. تحديد أهم العوامل الداعمة والميسرة لتحقيق تكامل الجهود الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة.
٥. تحديد المعوقات التي تحول دون تحقيق تكامل الجهود الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة.
٦. تحديد أهم المقترحات لتحقيق تكامل الجهود الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة.

خامساً: تساؤلات الدراسة:

١. ما واقع التكامل بين الجهود الحكومية و بين مؤسسات المجتمع المدني تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة؟
٢. ما آليات تحقيق التكامل بين الجهود الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة؟
٣. ما أهم الخدمات التي يمكن تحقيقها من التكامل بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في إطار مبادرة حياة كريمة؟
٤. ما العوامل الميسرة والداعمة لتحقيق التكامل بين المؤسسات الحكومية مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة؟
٥. ما العوامل المعوقة التي تحول دون تحقيق تكامل الجهود الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة؟
٦. ما المقترحات لتكامل الجهود الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة؟

سادساً: الاطار النظري والموجهات النظرية للدراسة:

(١)- مفهوم التكامل بين المؤسسات :

يتسم مفهوم التكامل بين المؤسسات بقدر كبير من الاتساع ذلك لأنه يشير لأي اتفاق بين طرفين في شتي مجالات الحياة و علي كافة الأصعدة والمستويات و هي فكرة برزت في الربع الأخير من القرن العشرين بقصد ربط المجتمع و المنظمات بشكل تطوعي و بمصالح مشتركة و بصورة علاقية تسعي لتعيين أهداف عبر دمج الموارد مع القدرات و فيما يلي بعضا من تلك المفاهيم.(عبد اللطيف، ١٩٩٩، ص ١٣٤ :١٤٥)

و يعني اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان او معنويان او أكثر علي المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل او مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها او بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كاحتكار السوق او رفع مستوي المبيعات.(صادق، ١٩٩٩، ص ١٧٤)

أو أنها العلاقة عندما يتشارك اثنان او أكثر بأشكال متوافقة ويشكلون اتفاق لعمل شئ سويا، وعلاقة تعاونية نافعة، وفي أحوال كثيرة يشتركون في العمل مع بعضهم البعض في أعمال لا يمكن انجازها بشكل فردي.(Frank, 2002)

وهي العلاقة التي تنتج عن أوجه التعاون المشترك بين منظمات المجتمع المختلفة في احد مجالات التنمية(Alex Haslam, 2000, p2).

ويمكن للباحث تحديد مفهوم التكامل بين المؤسسات إجرائياً كما يلى :-

١- الجهود التشاركية المبذولة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني .

٢- تهدف تلك الجهود إلى تنمية المجتمع الريفي فى إطار المبادرة الرئاسية " حياة كريمة"

٣- تستهدف تلك الجهود المجتمعات الريفية بمحافظة البحيرة .

(٢)- نظرية النسق الاجتماعي:

تعتبر نظرية الأنساق إحدى النظريات التي تعتمد عليها العلوم الاجتماعية فى تفسيرها للعلاقات المتبادلة ما بين المنظمات و بعضها او بينها و بين المستفيدين من خدماتها(١)(يونس، ١٩٩٢، ص٢٩).

تعريف النسق الاجتماعي:

هو مجموعة من العناصر يسود بينها نوع من الاعتماد و التساند المتبادل فكل أجزاء النسق تتساند فيما بينها لتسهم فى تحقيق وحدته و تكامله فهو ليس بالساكن نسبيا و لكنه نشط و متغير كما ان حالة التوازن التى يسعى إليها هى توازن دينامى و ليست حالة توازن ساكن(عبد اللطيف،١٩٨٣، ص ٤٦).

وتذهب احد تعريفات النسق الى انه وحدة كلية تكون من مجموعة من الاجزاء تحيطها الحدود حيث تتبادل داخلها الطاقة الفيزيقية و العقلية و النفسية اكثر مما يحدث خارج الحدود(علي، ٢٠٠١، ص ٣٥٦).

والنسق الاجتماعي كما عرفه تالكوت بارسونز هو شبكه كليه من التفاعل التي يرتبط من كل منها مركزا او مكانة متمايزة عن الأخرى ويؤدي دورا متميزا فهو عباره عن نمط يحكم علاقات الأعضاء ويصنف حقوقهم وواجباتهم اتجاه بعضهم البعض في اطار من المعايير ان يتضمن بؤره مشتركه او مجموعه من الثورات الي جانب أسلوب اتصال مشترك(عبد اللطيف، عفيفي، ١٩٩٤).

قدم بارسونز العناصر التالية للمنظمة كنسق اجتماعي:

- يتكون المجتمع من عدة انساق اجتماعيه مترابطة ومن ثم يساعد كل نسق علي اتساع اشباع احتياجات الأنساق الأخرى.
- يساعد نسق القيم علي تماسك الأنساق الاجتماعية اذ ان هذا النسق يساعد علي تحديد دور كل عضو في النسق الاجتماعي.
- يؤثر نسق القيم للمجتمع علي أهداف المنظمة.
- يمارس كل عضو دوره علي النمو المطلوب اذا ما حصل علي اشباع سيكولوجي يتمثل في الشعور بالأمن والتقدير والتقبل من الاخرين .
- ترتبط المنظمة بالمجتمع بواسطة نسق القيم لأنها لا تستطيع ان تشبع احتياجاتها الا بالاعتماد علي المجتمع.
- يطرأ التغيير علي النسق اما من الداخل او الخارج(حسن، فهمي، ١٩٩٤، ص٧١)

العناصر التى تركز عليها نظرية الأنساق لتحقيق التكامل بين الجهود الحكومية ومنظمات المجتمع المدني:

١. **العنصر الأول: المدخلات:** وهى الطاقة التى يجلبها النسق من منظمات اخرى او من البيئة التى توجد فيها و يحرص النسق على تجديدها بصفة دائمة خاصة و ان وظيفة النسق تعتمد على استمرار تدفق الطاقة من البيئة الخارجية، وتتمثل هذه المدخلات فى الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لمنظمات المجتمع حيث يتم التعامل مع الجماهير من خلال تمكين الفقراء اقتصاديا واجتماعيا والمشاركة فى عملية صنع القرار واتخاذه و كذلك تعاملها مع القيادات الشعبية والتنفيذية، وأعضاء مجلسي الشعب والشورى، وتنمية المجتمع الريفي فإطار مبادرة حياة كريمة.
٢. **العنصر الثاني: العمليات التحويلية:** وهى الجزء المختص بأداء العمليات و الانشطة الهادفة الى تحويل المدخلات الى شئ اخر مغاير تماما لما كانت عليه قبل دخولها النسق من خلال بناء قدرات المنظمات الحكومية و منظمات المجتمع المدني من النشطاء لمساندة التشريعات التى تصب فى صالح الفقراء وحشد الشخصيات العامة وحشد الموارد التى من شأنها المساهمة في تنمية المجتمع

الريفي في اطار مبادرة حياة كريمة من خلال التشبيك بين المنظمات و الائتلافات التحالفات واللوبي للمخرجات فى اشكال مختلفة تتمثل فى العمل على تحسين نوعية الحياة للفقراء.

٣. **العنصر الثالث: المخرجات:** والمخرجات هى سلسلة من الانجازات و النتائج المتحققة عن العمليات والانشطة التى قام بها النسق اى النتائج عن عمل النسق الذى يتبلور فى أشكال مختلفة ويتمثل هنا فى مردود كسب التأييد للقوانين او مؤشراتها ومنها احداث تغييرات فى بعض القوانين والنظم والتشريعات و سن قوانين خاصة بزيادة الدخل وادخال فئات جديدة فى الضمان الاجتماعى.

٤. **العنصر الرابع: هو التغذية العكسية او الرجع:** وهو ما تقدمه البيئة نتيجة تلقيها للمخرجات تكامل الجهود الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة.

(٣)- نظرية المنظمات:

وتستند هذه النظرية علي ان للمنظمات دورا في مساعدة المجتمع المحلي في تحقيق اهدافه من خلال مواجهة احتياجاته والعمل علي حل مشكلاته.(عبد اللطيف، ١٩٩٩، ص ٤٥)

تعد المنظمات اداة اساسية من الادوات التي تستخدمها المجتمعات لتحقيق اهدافها ، فهي التي تمكن المواطنين من تحقيق أي مستوي يرغبونه من التحسن في نوعية حياتهم.

وتعتمد طريقة تنظيم المجتمع في تحقيق الهدف الاستراتيجي لها علي المساهمة في احداث تغيير اجتماعي مقصود علي ممارستها المهنية من خلال منظمات (اجهزة) متنوعه يتم عن طريقها ترجمة هذا الهدف الي واقع ملموس او مساهمة فعلية في تنمية المجتمع وتطوره، وان المنظمات يفترض انها مؤسسات اوجدها المجتمع من اجل اشباع احتياجات افراده.

وتعرف المنظمات بانها وحدات اجتماعية او تجمعات انسانية تبني بقصد ، ولتحقيق اهداف معينه:

- ان المنظمة تضم دائما أشخاصا
- يرتبط هؤلاء الأشخاص مع بعضهم بطريقة ما
- ان هؤلاء الأشخاص في ترابطهم يتفاعلون لتحقيق أهداف المنظمة
- ان كل شخص في المنظمة له اهداف شخصية

ان هذه التفاعلات يمكنها ايضا ان تساعد عل تحقيق اهداف مشتركة أو مرتبطة بالأهداف الشخصية، كما ان المنظمة تشكل جزءا من نسق اكبر، وان هذا النسق الاكبر يؤثر عليها بمثل ما يتأثر بها أما أنماط المنظمات، فقد تعدد تصنيفها، ومنها التصنيف علي اساس الهدف الذي تسعي الي تحقيقه، فنجد مثلا منظمات لها أهداف إنتاجية كالمصانع، كما ان هناك منظمات تهدف الي تقديم خدمات معينه لفئات العملاء.

كما تعد المنظمات وحدات اجتماعية يتم بناؤها بشكل مقصود، لتحقيق أهداف محدده لذلك والغرض من تصميمها تحقيق اهداف معينة يعجز الفرد عن تحقيقها، والأهداف هي التي تعطي للمنظمة شرعية وجودها، والتي تشير الي الاتجاه الذي ينبغي ان تسير فية أنشطتها، ويقيم عمل المنظمة في ضوئه.

والمنظمة عبارة عن تجمعات منسقة تسعي الي تحقيق اهداف خاصة، وتظهر فيها العلاقات علي درجة عالية من الرسمية في البناء الاجتماعي (عبد اللطيف، ١٩٩٨)

وتبدو اهمية المنظمات في انها تشبع انواعا عديدة من الاحتياجات للإنسان: اجتماعية واقتصادية وتثقيفية، هذا وتقوم النظرية علي عدة افتراضات أساسية، منها:

- أنها تعد وحدة اجتماعية نشئها المجتمع لإشباع حاجات معينة.
- تمارس هذه الوحدة عملها في اطار بيئة اجتماعية معينه ، او مع وحدات او منظمات اخري في المجتمع(عبد اللطيف، ١٩٩٨)
- تعمل في اطار الهدف العام للمجتمع (محمد ،٢٠٠٩، ص٢٧)

وللمنظمات غير الحكومية دور فعال واساسي في حل مشكلات المجتمع المحلي ، لدورها في عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مصر وتخلق ارضية جديده للتغيير السياسي والاجتماعي، من خلال تفاوضها مع الحكومة والإعلام والتنظيمات الأخرى (اندريه ذكي، ٢٠٠٦ ،٢٩٢) ولما لها من دور فاعل في ارتباطهما بالمجتمع المحلي وادراكها لمشكلاته أكثر من المنظمات الحكومية.

ولذلك هناك متطلبات تحتاجها المنظمات للقيام بوظائفها: (صادق، ١٩٩٨، ص٢٢١،٢٩١)

- تنمية التفاعل والاتصال بين العاملين ومختلف مكونات المنظمة.
- توفير تدريب للعاملين يتم من خلاله بث قيم المنظمة لدي العاملين واعضائها.
- تنظيم العلاقات بين مكونات المنظمة لإيجاد التكامل فيما بينها.
- العمل علي حصول المنظمة علي الموارد التي تحتاجها من البيئة والازمه في تحقيق اهدافها.
- التنسيق بين الانشطة التنظيمية بحيث يساعد هذا التنسيق علي تحقيق اهداف المنظمة.

من خلال ما سبق ، يتضح ان منظمات المجتمع المدني ، هي منظمات يمكن تصنيفها بانها منظمات اجتماعية اوجدها المجتمع ، من اجل اشباع احتياجات افراده ، وتقديم الخدمات لهم ومنها جماعات الجيرة بل انها تعد مصدر دعم مادي واجتماعي لهم وهذا هو هدف منظمات المجتمع المدني ومن هذا المنطلق وجهت نظرية المنظمات الباحثة الي طبيعة الاهداف التي تسعي الي تحقيقها تلك المنظمات وخاصة لتمكين جماعات الجيرة في المجتمع ، سواء من الناحية الاجتماعية او الاقتصادية وقدرتها علي تحقيق ذلك خلال برامجها ومشروعاتها ومن خلال هذه النظرية تستطيع الباحث التعرف علي قدرة منظمات المجتمع المدني.

الإطار النظري للدراسة:

المجتمع المدني كمفهوم ليس هو غريبا تماما كما يعتقد البعض وانما وجد نصيبه من الاهتمام والتطور في الدولة الديمقراطية انما انحسر استخدامه الي حد العدم في دوله الكتلة الشيوعية السابقة والتي كانت الحكومات فيها تمارس البيروقراطية علي كل اوجه الحياه في مجتمعاتها(محمود وآخرون، ٣٥٦).

ولا يعد الاهتمام بالمجتمع المدني وقضاياه ودوره جديدا ولكن يرتبط هذا الاهتمام والدور بتطور الفكر الإنساني من ناحيه ويرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات التي تطرا علي المجتمع الانساني واهدافه وما تحقق وما لم يتحقق منها من ناحيه اخري واي تغير في المجتمع الانساني واهدافه اذن يلازمه تغيير في مفهوم المجتمع المدني ومضمونه من ناحيه اخري كما يرتبط هذا المفهوم بتطوير المشاركة الشعبية والجهود السياسية الرامية لتحقيق هذا التطور.

يعرف البعض المجتمع المدني علي انه التنظيمات والمنظمات الأهلية والشعبية والطائفية سواء كانت اهدافها اجتماعيه او اقتصاديه او سياسيه او ثقافيه والتي تقتصر علي اعضائها او تمتد للآخرين وتعمل مستقله عن سلطه الدولة ولها استقلاليتها وتعتمد علي العضوية والمشاركة الحرة التطوعية ولها بناؤها التنظيمي وهيكلها الاداري الحر والقدرة علي المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات يعكس هذا التعريف طبيعة المجتمع المدني وخصائصه ومقوماته التي تمكنها من ان تكون فاعلا داخل المجتمع(السروجي، ٢٠٠١، ص ٢٥٣)

وهناك من يعرفها بانها تلك المؤسسات الأهلية و التطوعية كالأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات المهنية والجمعيات الاجتماعية و الثقافية وغيرها من الكيانات التي تعمل علي تأكيد حق المواطن في المشاركة السياسية بحيث لا يتنامى تسلط الدولة حتي تقضي علي الحقوق الأساسية للإنسان. (علي، ٢٠٠٠، ص١١١) .

والمجتمع المدني هو مجموعه القيم والاعراف التي يقبلها المجتمع المنظم علي نحو سلمي طوعاً. (William, 1987,p 343)

هذا ويطلق المتخصصون علي هذا النوع من المنظمات مصطلح (القطاع الثالث) third sectorحيث يقصد به قطاع منظمات المجتمع المدني غير الهادفة الي الربح (Nonprofit organization) حيث الاول هو الحكومي والثاني هو الخاص الهادف الي الربح.

كما يطلق علي هذا القطاع مصطلح في امريكا الشمالية (التطوعي) في بعض بلدان افريقيا فضلا عن ظهور مصطلح المجتمع المدني مؤخرا في بلدان متفرقه في العالم.

وتشير (اماني قنديل) الي ان المصطلحات غير شائعه الاستخدام وفي غالبيه الامر يتم التعبير عنها بمصطلح القطاع الاهلي(قنديل، ١٩٩٤، ص ٢٤)

واستخدم المفهوم تاريخيا باستخدامات متباينة تعكس ما طرا علي المفهوم من تحولات فالبعض كان يركزه علي التحديد الهيكلي العام للمفهوم باعتباره مجموع من العلاقات الاقتصادية ونقل البعض الاخر المفهوم

الي الحيز الثقافي واعطي للمجتمع المدني محتوي ثقافي يبحث عن قنواته وادوات ذيوعه خارج ما هو ملموس ومادي علي نحو مباشر وفهم استمرار السلطات القائمة علي غير القمع او القوه الاقتصادية ومحاولات عربيه تحاول تطويع استخدام المفهوم والتخلص من النزعة الأوربية المركزية للمفاهيم والتوافق مع نوعية المجتمعات العربية حيث ادمج البعض العائلة والحرف الطافيه والمؤسسات الدينية التي لا تخضع للرقابة المباشرة للدولة.

ويري البعض ان مصطلح المجتمع المدني هو ظاهره أوربية المنشأ رافقت ظهور البرجوازية كطبقه صاعده علي انقاض الاقطاع ثم شاع هذا المصطلح مع قيام الثورة الفرنسية وانتشار مبادئها عن الاخاء والمساواة والحريه(أبو حلاوة، ١٩٩٢، ص٤٩) .

ويذهب البعض الي تحديد تعريف المجتمع المدني باعتباره شاملا كل التنظيمات والحركات الاجتماعية بالمعني الشامل الاجتماعي الذي يشتمل علي الأيديولوجي والسياسي والثقافي وانماط العلاقات المجتمعية الاقتصادية المستقلة وشبه المستقلة عن سلطه الدولة وأجهزتها والتي تسعي من خلال تعبئه امكاناتها ومواردها المادية والبشرية والروحية الي احداث تطورات مرغوب فيها للمجتمع لصالح الجماعات المهنية والنوعية ذكور–اناث –شباب مسنين والشرائح والقوي السياسية والاجتماعية.

ويعتبر المجتمع المدني عموما شكل من اشكال الحياه الاجتماعية التي تقع في مكانه بين الدولة والشعب فهو ينطوي على مجموعه المنظمات الحكومية وغير الحكومية مثل الاحزاب السياسية والاتحادات والنقابات العمالية والنقابات المهنية فالنقابات المهنية من اهم نقابات المنظمات المدنية فهي تتقاسم السلطة التشريعية مع الدولة كما انها تقوم بتنظيم العمل المهني مع الدولة و تمارس نشاطها على ثلاث محاور خدميه في العمل المهني لحمايه ولضمان الحقوق المهنية والواجبات على المستوى الوطني فهي تقوم بالتنسيق بين الدولة عند بدء سياسات العمل الفنية بالإضافة الى ما تقوم به من خدمات انسانيه واجتماعيه للأعضاء (United Nations,2004)

وهناك من يحدد ان المجتمع المدني شاملا لكافه التنظيمات والحركات الاجتماعية سواء من الناحية الايدلوجية او السياسية او الثقافية و انماط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والمستقلة عن الدولة وسلطتها وأجهزتها التي تسعى من خلالها تعبئه امكانياتها ومواردها المالية والبشرية والروحية الى احداث تطورات مرغوب فيها في المجتمع لصالح الجماعات المهنية والنوعية(عبد اللطيف، ١٩٩٥، ص ٦٥)

ولقد ادت التطورات العالمية والمحلية في الحقبة الاخيرة وكذلك ظهور مفاهيم التنمية البشرية وحقوق الانسان الي وضع الانسان في بؤرة حركة المجتمع وتقدمه، وارتبط بذلك التوسع في دور منظمات المجتمع المدني ليشمل الي جانب الدور الخيري والخدمي دورها كآلية لتدعيم المواطنين (وتنظيمهم من اجل المشاركة الواعية والفاعلة في العملية الانمائية.

فالتنمية البشرية هي تنمية الفعل من ناحية وتنمية الفاعل من ناحية اخري، اي ان التنمية البشرية لابد ان تشمل تنمية راس المال البشري وراس المال الاجتماعي في ان واحد، ولابد عندئذ من التمييز بين مصطلحي راس المال الاجتماعي وبين راس المال الطبيعي.

التوسع في دور منظمات المجتمع المدني ليشمل الي جانب الدور الخيري والخدمي دورها كآلية لتدعيم المواطنين وتنظيمهم من اجل المشاركة الواعية والفاعلة في العملية الانمائية.

فالتنمية البشرية هي تنمية الفعل من ناحية وتنمية الفاعل من ناحية اخري، اي ان التنمية البشرية لابد ان تشمل تنمية راس المال البشري وراس المال الاجتماعي في ان واحد ، ولابد عندئذ من التمييز بين مصطلحي راس المال الاجتماعي وبين راس المال الطبيعي للمجتمع المتمثل في الممتلكات الطبيعية والبنية التحتية للمجتمع ، ويشير راس المال الاجتماعي الي النظام المؤسسي والعلاقات والعادات والتقاليد التي تؤثر علي كافة الجوانب في المجتمع بما ينعكس علي التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية ذات التأثير المباشر علي عملية التنمية واستمراريتها ، معني هذا ان المؤسسات غير الحكومية هي عصب راس المال الاجتماعي. لأنها الاكثر فاعلية في الوصول والتغلغل في القاعدة الشعبية بشكل يتعذر علي الاجهزة الحكومية القيام به وبناء علي ذلك فان المؤسسات غير الحكومية قادرة علي تحديد احتياجات واولويات السكان في مجتمعاتها المحلية بكفاءة وواقعية ، وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذه المؤسسات.(معهد التخطيط، ٢٠٠٣)

فهناك عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية (ngos) التي تمد المساعدة الانسانية والتي تتضمن العناية الصحية وتجمع بعض النظريات المبنية علي المنظمات غير الحكومية العمل علي المساعدة الانسانية وتؤكد هذه النظريات علي ان العمل الذي يجمع بين المساعدة الانسانية يؤكد علي الرفاهية الروحية.

ومع تنامي دور الدولة في عملية التنمية بدءا من خمسينات القرن الماضي واتساع نطاقة وامتداده ليشمل كافة المجالات والانشطة وفي الستينات اسند الدور التنموي للهيئات الحكومية ولكن مع عودة الحكومة في مصر الي التحول تدريجيا عند منتصف السبعينات للأخذ بنظام اقتصاد السوق ومع ما يقترن به من الخسارة وتقليص لدور الحكومة في مصر الي التحول تدريجيا عند منتصف السبعينات للأخذ بنظام اقتصاد السوق وما يقترن به من الخسارة وتقليص لدور الحكومة المباشر في عملية التنمية ومع تقدم برنامج الاصلاح الاقتصادي وما يترتب علية من اثر جانبية برز دور الجمعيات المدنية كأنسب بديل مؤهل للقيام بدور رئيسي ومكمل للدور الحكومي.(قنديل وآخرون، ١٩٩٥، ص ٤٧)

كما تلعب الجمعيات الأهلية دورا هاما في تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية للفقراء فالي جانب تقديم المساعدات في اوقات الشدة فان لها اهمية في مساعدة القطاعات المحتاجة والفقيرة في المجتمع ولا تنتظر تدخل الحكومة وتقوم بتنظيم الخدمات التي يحتاجها المجتمع.

حيث تشكل الجمعيات الأهلية محور الارتكاز للمجتمع المدني في مواجهة مشكلة الفقر فهي تلعب دور الرائد الاساسي للتنمية في المجتمع فضلا عن تهيئة المناخ للقطاعات الفاعلة والرائدة للتعبير عن نفسها بشكل واضح مما يؤدي الي استثمار الطاقات البشرية بشكل بناء وصحيح حيث تقوم تلك المنظمات بتنفيذ مشاريع عامة من خلال عمل تطوعي كامل او شبة كامل بواسطة تبرعات شعبية بالدرجة الاولي مما يخفف العبء عن الموازنة العامة للدولة فضلا عن مساهمتها في تحول الشعب الي شعب مؤسسي قادر علي التحول بطموحاته البسيطة الي واقع ملموس سواء كان في مستوي تنمية المجتمع المحلي او القومي او الاقليمي .(بدوي، ١٩٨٩، ص ١٥)

وتبدو اهميتها ايضا في انها تشبع انواع عديدة من الاحتياجات للإنسان عاطفية، عقلية، روحية، اجتماعية، اقتصادية.(عبد اللطيف، ١٩٩٨، ص ٥٥)

وتعمل المؤسسات الغير حكومية علي مكافحة الفقر في العالم الثالث وعمل ما بوسعها لتقليل الفقر حيث نجد ان هناك توافق بين اهداف تلك المؤسسات وآرائها واهداف البرامج والمشروعات والانشطة التي تقلل الفقر (Namwira-Dep, 2002, p208)، ومن ثم فقد اشتدت الحاجة كذلك لعودة الجمعيات الأهلية لتلعب دوراً اكبر في ميادين التنمية وفي تقديم مساعدات للفئات الهامشية أو الأكثر تعرضا للآثار السلبية لاقتصاديات السوق والأقل قدرة علي الدفاع عن نفسها وقد ظهر هذا الاحتياج لدور الجمعيات الأهلية الي جانب دور الدولة خلال أزمتين تعرض لها المجتمع المصري اثر زلزال ١٢اكتوبر ١٩٩٢وكارثة السيول الشديدة التي تعرضت لها محافظات الصعيد في شتاء ١٩٩٤ حيث لعبت الجمعيات الأهلية دوراً فعالاً في حشد وتعبئة العمل التطوعي إبان هاتين الأزمتين، (قنديل، ١٩٩٥، ص ٤٧)

وهناك دورا قوي للمؤسسات الغير حكومية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر وذلك من خلال تقديم المساعدات .(Jones Lynne, 2003, p27)

كما تعمل المنظمات غير الحكومية علي حل المشكلات للأفراد الذين يعيشون في ظروف صعبة من الفقر والحرمان والعمل علي مساعدة هذه الفئات بحيث تمكنهم من الاعتماد علي أنفسهم من خلال استخدام المصادر المتاحة داخل هذه المجتمعات بقدر الإمكان وفلسفة هذه المنظمات الغير حكومية هو تطوير الخدمات حتي يمكن الوصول اليها في كافة الأماكن التي تقل فيها الخدمات وتصبح سهلة ومتاحة (Balasundarma Pramila, 2003, p143).

والتعامل مع الفقر يحتاج الي العديد من المجهودات تتضمن السلطات المحلية الحكومية والمؤسسات الغير حكومية والجمعيات والمؤسسات العالمية والتعاون العالمي .(Francis Patricia, 2007, p111)

كما يعتبر دور القطاع الخاص ايضا ذا اهمية بالغة من حيث النمو المناصر للفقراء اذ تقوم المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة ، علي نحو خاص ، بدور محوري كأرباب عمل ، ومزودين

بالمدخلات وصلة وصل بالأسواق ويمكن لشركات القطاع الخاص ان تسهم في تخفيض الفقراء .(تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥، ص٦٧)

وترجع الأهمية القصوى لهذه المنظمات في كونها ستخلق نوعا من رفع معدل الالتزامات المعنوية لدي الفقراء وفي نفس الوقت ستسهم في توفير احتياجات ضرورية واساسية للمستفيدين من القروض لكي يصبح الفقراء قوة عمل وانتاج، وبالتالي تكون هذه المنظمات قوة فعالة وناجحة في مساندة طموحات التنمية الشاملة والمستدامة ودعم جهود ملاحقة الفقر ومطاردته وتقليص نطاقة ومداه .(الشربيني، ٢٠٠٧، ص ٢٩٨)

وتؤكد الجمعيات الأهلية علي ضرورة تبني الحكومة لسياسة محددة وتنفيذ برنامج موجه بصفة خاصة الي التخفيف من الفقر في مصر والي الحد من الفروق الداخلية ، والي القضاء علي ظاهرة الفقر المدقع ، وبصفة خاصة بين الاسر التي تعولها نساء والمتعطلين عن العمل والمسنين .(فهمي، ٢٠٠٣، ص٣٠٠)

وبدأت الجمعيات الأهلية تفعيل دورها في حل مشكلتي البطالة والفقر عن طريق العمل الجاد ودعم الدور الذي يقوم به الصندوق الاجتماعي بالإسهام في دعم المشروعات الشبابية التي تعمل علي زيادة الدخل ، وتوليد الوظائف وسد نقص المهارات الخاصة في المجتمع بتوفير برامج تدريبية ديناميكية، وتقدم العون للمستثمرين الصغار للحصول علي تسهيلات لمشروعاتهم الأهلية كالإعفاء من الضرائب توفير مواد خام انتاجية مدعومة، والحصول علي قروض ائتمانية بشروط ميسرة ودعم المشروعات الصغيرة بالتقنيات الحديثة و الطرق الابداعية من خلال توفير دورات تدريبية تحويلية و تشجيع المشروعات الصغيرة بإلحاقها بصناعات كبيرة تضمن لها البقاء والصمود وحث رجال الأعمال على دعم المشروعات الصغيرة. (بدر، ٢٠٠٤، ص ٥٠)

كما ينظر الي الحزب السياسي علي أنه يتكون من مجموعة من الأفراد الذين لديهم أفكار عامة مشتركة عن السياسة الاجتماعية و أفكار متخصصة عن العمل السياسي(Abraham Ribicff, 2003, p43). و هو تجمع منظم تسود أعضاؤه أفكار و معتقدات و قيم واحدة عامة ، يستهدف الامساك بالسلطة اعتمادا علي برنامج معلن لبلوغ سياسات تراها زعامته في صميم الصالح الوطني والحزبي.(عليوه وآخرون، ص ٢١٦)

يستمد اي حزب أهميته من حصوله علي القوة و تأييد عدد كبير من أفراد الشعب لأهدافه وأفكاره ومعتقداته و قيامه بالعديد من الأنشطة التي تخدم غالبية مواطني المجتمع و من استخدامه لنفوذه للتأثير علي السياسة العامة والوصول الي كل قرار يكون في صالح اعضائه و مواطني المجتمع.

وتظهر اهمية الأحزاب السياسية في الوظائف التي تضطلع بها في النظام الديمقراطي. اذ تحاول استقطاب المواطنين وتساعدهم علي المساهمة الفعلية في النشاط السياسي القائم في المجتمع و بصفة خاصة المشاركة في أعمال الانتخابات. هذا الي جانب ان الاحزاب السياسية تحاول قدر الامكان تحديد

المشاكل القائمة في المجتمع و حصرها بهدف التوصل لوضع الحلول الملائمة لها و التي ينبغي علي الحكومة أن تأخذ بها في حل هذه المشاكل، كما أن المواطنين يحاولون تنظيم أنفسهم عن طريق الاحزاب للمساهمة بصورة حقيقية في رسم السياسية العامة للمجتمع. (الجوهري، ١٩٩٩، ص ٧٠)

كما تأتي أهمية الأحزاب السياسية أيضا من انها تمثل حلقة وصل بين المواطنين و الحكومة، ومن المسلم به أن الأحزاب تتولي تحويل الفكر الاجتماعي و ترجمته الي سلوك سياسي ملموس حينما تجعل منه برامج منظمة تطالب الحكومة بتنفيذها. (محمد، ١٩٩٢، ص ٣٠٧)

التكامل بين الجهود الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع الريفي في ظل مبادرة حياة كريمة:

لم تكن الدولة المركزية ملتزمة بأداء اي أعباء او خدمات اجتماعية لمواطنيها اذ كانت العلاقة السائدة وقتئذ هي علاقة سيادة تتمثل في جباية الضرائب من الرعايا وتجنيدهم وكانت الأديان تحض علي الإحسان ومساعدة القوي للضعيف والقادر لغير القادر والغني للفقير وكانت هذه هي لمسة الرحمة والإخاء الإنساني في ذلك الوقت وكذلك كانت دور العبادة هي في نفس الوقت دور توزيع الصدقات والإعانات للمحتاجين ومع توالي ظهور المدن واتساعها التدريجي بدأت تظهر منظمات نوعية ينشئاها بعض القادرين من ذوي الميول الإنسانية الرحيمة هدفها تأدية الإحسان بطريقة أكثر تطورا وكانت تهدف الي تجميع موارد وجهود المحسنين في وعاء منظمة اجتماعية تقوم هي بتقديم العون والمساعدة للمحتاجين وكانت مثل هذه المنظمات خارجه عن سلطة الحكومة ومن ثم كانت بمثابة نوع من الجهود الطوعية، كما انها كانت في بداية نشأتها ذات جذور دينية عميقة.

وبلغت هذه المرحلة ذروتها خلال الفترة الأولي من الثورة الصناعية حينما نزحت لعداد متزايدة من سكان الريف الأوربي الي المدن التي اكتظت بالسكان وانتشر فيها البؤس والفاقة وفي مواجهة هذا الموقف تعددت المنظمات الطوعية لرعاية المحتاجين وكثر عددها عن ذي قبل وكانت هي حجر الزاوية وهي في تقديم المساعدة للمحتاجين في مستهل الثورة الصناعية (عبد العال، ١٩٩٩، ص ١٥)

وبدأ دور الحكومة يتضاءل في تخفيف حدة الفقر و سيستمر كذلك في المستقبل. حيث لم تعد الدولة و الأجهزة الحكومية بمفهومها الاقتصادي و الاجتماعي وحدها قادرة علي تحمل تبعيات التقدم خاصة و أنها مثقلة الي حد كبير بالعديد من المشكلات أهمها الزيادة السكانية و ارتفاع معدلات الفقر والبطالة و تدني المستوي الاقتصادي و الاجتماعي للسكان .. الخ مما يجعلها تبحث عن اليات جديدة تعينها للتغلب علي هذه المشكلات و من أهم هذه الآليات الاهتمام بتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، حيث أنشأ في اطار كل نظام اقتصادي و اجتماعي منظمات متخصصة تقوم بإشباع الاحتياجات المختلفة للإنسان وتساعده علي حل المشكلات التي تعترض طريق حياته. (EgenPusic, 1972, p34)

ونجد أن هناك دور للمنظمات المدنية في الحد من الفقر في دول العالم الثالث و عمل ما بوسعها لتقليل نسبة الفقر و ذلك من خلال البرامج و عدد من المشروعات و الأنشطة و بناء الثقة و التي أدت الي تطور تلك المنظمات و نجاحها. (Namawira Zinhindula, 2002, p 208)

وتلعب دورا حاسما في تحديد الاحتياجات الحقيقية للمواطنين و تعبئة الطاقات اللازمة للتنمية وحشد الدعم و المساندة اللازمة كحاضنة لأي جهد تنموي و علاوة علي ذلك فالمنظمات تعمق الشعور بالانتماء والمسئولية الاجتماعية و بناء الشراكة ما بين قطاعات المجتمع وفئاته كما أنها احدي أدوات الرقابة و المسائلة التي تحرص علي سلامة اداء المؤسسات الحكومية و تدافع عن الأفراد و حقوقهم وتتمتع المنظمات الدنية بميزة نسبية عن المنظمات الحكومية في كونها اكثر قدرة علي الوصول الي قاعدة الهرم الاجتماعي و السكاني و مواجهة المشكلات في مواقعها الأولية. (WebSite, 2002)

وفي ظل التطورات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و في المناخ الدولي في الآونة الأخيرة و التي أدت الي اتجاه الدول نحو اتاحة مزيد من الحرية للمنظمات المجتمعية و الاعلان صراحة عن أهمية الدور التي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في نجاح عملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية. (المركز المصري، ٢٠٠٢، ص ٥)

بدأت تساعد تلك المؤسسات و المنظمات غير الحكومية و المؤسسات الموجهة تجاريا و الحكومات علي تدعيم انتشار برامج القروض الصغيرة من خلال ترتيبات تمويل مختلفة و متنوعة. (Drolet, Julie, 2006, p 295)

ان معظم العوامل المؤثرة في المرحلة العالمية اليوم تشمل عددا هائلا من المؤسسات الدولية تتمثل في زيادة عدد المنظمات الدولية غير الحكومية، و أصبحت العديد من هذه المنظمات مؤثرة بشكل خاص علي حياة الفقراء و خصوصا في البلاد النامية و الأسواق المتنقلة في وسط أوروبا و غربها لدرجة أن هذه المنظمات تعتبر قادرة علي تشكيل الاقتصاد القومي و السياسات الاجتماعية اما بشكل صريح او بشكل ضمني و قادرة علي المنافسة. (السروجي، ٢٠٠١، ص١١٨)

ويتزايد الاهتمام العالمي بتلك المنظمات المدنية في معالجة مشكلات الحاضر و مواجهة تحديات المستقبل (حمزاوي، ١٩٩٤، ص ٢٣)، و المساعدة في تحسين أوضاع الفقراء في العالم النامي ونقلت استراتيجيات الحد من الفقر من المبادرات الاقتصادية وبناء رأس المال الي المشاركة المدنية في البلدان ذات الدخل المنخفض حيث مستويات عالية من الفقر المدقع و الموارد المالية المحدودة و عد الاستقرار الحكومي و ضعف نتائج المسار الاقتصادي و سياسة انعدام الثقة بين المواطن و الدولة.

سابعاً : الإجراءات المنهجية للدراسة :

(١)نوع الدراسة

تنتمي الدراسة الي نمط الدراسات الوصفية حيث اتجه الباحث الي وصف وتحديد واقع تكامل الجهود بين المؤسسات الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية

المجتمع الريفي في ضوء مبادرة حياة كريمة، وكذلك تحديد المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات من تحقيق التكامل فيما بينها.

(٢)منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة علي منهج المسح الاجتماعي الشامل علي جميع العاملين وأعضاء مجالس إدارات المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني متمثلة في (التضامن الاجتماعي- جمعية تنمية المجتمع المحلي) بمركز حوش عيسي محافظة البحيرة .

(٣)مجالات الدراسة:-

أ) المجال المكاني:

- المؤسسات الحكومية و تمثلها (إدارة التضامن الاجتماعي بمركز حوش عيسي – محافظة البحيرة).
- مؤسسات المجتمع المدني وتمثلها (جمعية تنمية المجتمع المحلي بقرية أبو الشقاف – مركز حوش عيسي – محافظة البحيرة ، وتمثل احدي مجالس القري التى تشملها مبادرة حياة كريمة).

وقد تم اختيار تلك المؤسسات وفقا للمعايير الآتية :-

١) أن تكون متنوعة من حيث مجال النشاط الذى تعمل فيه.
٢) تعمل في تقديم الخدمات الاقتصادية و الاجتماعية .
٣) هذه المؤسسات هي الأقدم في مجالها .
٤) لها دور تأثيري علي المجتمع .
٥) لها أنشطة متعددة تعمل فيها .
٦) ابدي المسئولين بتلك المؤسسات استعدادهم للتعاون مع الباحث.

ب) المجال البشري :

يتمثل المجال البشري للدراسة في جميع العاملين و أعضاء مجالس إدارات المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني مجتمع الدراسة و عددهم (٢٨)

و يوضح توزيعهم الجدول الاتي :

جدول رقم (١)

م	نوع المنظمة	التنظيمات الممثلة لها	العدد
١	المؤسسات الحكومية	• إدارة التضامن الاجتماعي بحوش عيسي	١٨
٢	المؤسسات الأهلية	* جمعية تنمية المجتمع المحلي بقرية أبوالشقاف	١٠

جـ) المجال الزمني:

يتمثل في فترة جمع البيانات من الميدان والتي بدأت في ٧ / ٤/ ٢٠٢١م وانتهت في ١٠ / ٩/ ٢٠٢١م

(٤)أدوات الدراسة :-

ا : المقابلة غير المقننة مع مديري المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لطرح التكامل بين تلك المؤسسات لدعم الجهود لمبذولة في تنمية المجتمع الريفي في ظل مبادرة حياة كريمة.

ب : استمارة استبيان مطبقة علي العاملين وأعضاء مجالس إدارات المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني مجال الدراسة.

محاور الدراسة تتمثل في المحاور الآتية :

المحور الأول: يتناول البيانات الأولية للمبحوثين.

المحور الثاني : تحديد آليات تحقيق التكامل بين الجهود الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في ضوء حياة كريمة.

المحور الثالث: تحديد العوامل الميسرة و المعوقة لتحقيق التكامل بين الجهود الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في ضوء حياة كريمة.

المحور الرابع: تحديد المقترحات الخاصة بتحقيق التكامل بين الجهود الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في ضوء حياة كريمة.

ثامناً : عرض و تحليل نتائج الدراسة الميدانية المرتبطة بوصف خصائص العاملين وأعضاء مجلس إدارة المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني عينة الدراسة :-

(١)- وصف مجتمع الدراسة:-

جدول رقم (٢) يوضح وصف عينة العاملين وأعضاء مجلس الإدارة ن = ٢٨

وصف عينة العاملين وأعضاء مجلس الإدارة			التكرار	النسبة %
النوع	ا	ذكر	١٨	%٦٤.٢٨
	ب	انثي	١٠	%٣٥.٧١
السن	ا	من ٣٠ –	٨	%٢٨.٧٥
	ب	من ٤٠ –	١٢	%٤٢.٨٥
	جـ	من ٥٠ –	٥	%١٧.٨٥
	د	من ٦٠ فأكثر	٣	%١٠.٧١
الحالة الاجتماعية	ا	أعزب	٥	%١٧.٨٥
	ب	متزوج	١٩	%٦٧.٨٥
	جـ	مطلق	٢	%٧.١٤
	د	أرمل	٢	%٧.١٤
المؤهل	ا	مؤهل متوسط	٤	%١٤.٢٨

الدراسي	ب	مؤهل فوق المتوسط	٧	%٢٥
	جـ	مؤهل جامعي	١١	%٣٩.٢٨
	د	مؤهل فوق الجامعي	٣	%١٠.٧١
	هـ	دراسات عليا	٣	%١٠.٧١
سنوات العمل بالمؤسسة	ا	من ٥ سنوات –	٣	%١٠.٧١
	ب	من ١٠ سنوات –	١٨	%٦٤.٢٨
	جـ	من ١٥ سنه فأكثر	٧	%٢٥
المركز الذي يشغله داخل المنظمة	ا	رئيس مجلس الإدارة	٢	%٧.١٤
	ب	مدير تنفيذي	٢	%٧.١٤
	جـ	أمين صندوق	٢	%٧.١٤
	د	عضو لجنة	١١	%٣٩.٢٨
	هـ	عضو مجلس إدارة	٥	%١٧.٨٥
	و	مسئول إداري	٤	%١٤.٢٨
	ز	سكرتير	٢	%٧.١٤

يتضح من بيانات الجدول السابق و الذي يوضح وصف عينه العاملين و أعضاء مجالس إدارات المؤسسات مجال الدراسة طبقاً للنوع بأن نسبة الذكور قد بلغت ٦٤.٢٨% بينما نسبة الإناث قد بلغت ٣٥.٧١% و ان معظم المبحوثين تتراوح أعمارهم اكثر من ٤٠ سنة و قد بلغت نسبتهم ٤٢.٨٥% و هي السن الأكثر خبرة حيث نضج العقل والفكر الرشيد .

هذا بالإضافة الي ان معظم المبحوثين متزوجون و قد بلغت نسبتهم ٦٧.٨٥% بالإضافة الي ان معظم المبحوثين عينة الدراسة مستوي تعليمهم عالي و قد بلغت نسبتهم ٣٩.٢٨% .

و بالنسبة لسنوات العمل داخل المؤسسة فقد بلغت ٦٤.٢٨% ممن قضوا مدة العمل داخل تلك المؤسسات اكثر من ١٠ سنوات و يؤكد ذلك علي توافر عنصر الخبرة لدي العاملين مسئولياتهم تجاه المواطنين و يمكن ان تفيد في وضع مؤشرات لتطوير دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع الريفي.

و حوالي ٣٩.٢٨% من العاملين بتلك المؤسسات هم أعضاء لجان حيث تتعدد اللجان داخل تلك المؤسسات و هم الذي يعملون الأعمال الفنية المتخصصة.

(٢)- عرض و تحليل النتائج الخاصة بالعاملين وأعضاء مجالس إدارات المؤسسات الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني:-

١. النتائج المرتبطة تكامل بين الجهود الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في ضوء حياة كريمة:

جدول (٣) يوضح المقصود بتكامل الجهود الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في ضوء حياة كريمة ن = ٢٨

م	تكامل بين الجهود الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني تعني	الاستجابات			مجموع الاوزان	الوزن المرجح	الترتيب
		اوافق	اوافق الي حد ما	لا اوافق			
١	تدعيم العلاقة الايجابية المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.	٧	٨	١٣	٥٠	١,٧٨	١٢
٢	علاقة تشاركيه بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.	٧	١٠	١١	٥٢	١,٨٥	١١
٣	إسهامات كلا من الحكومة و المؤسسات الأهلية في تقديم الخدمات للمواطنين في ظل مبادرة حياة كريمة	٧	٣	١٨	٤٥	١,٦٠	١٣
٤	عملية يتم من خلالها تحمل المسئولية الوطنية لمنظمات المجتمع المدني	١٩	٨	١	٧١	٢,٥٣	١
٥	هدف يمكن من خلاله تحقيق فع كفاءة العمل و زيادة فاعليته.	١٥	٨	٥	٦٦	٢,٣٥	٢
٦	تتيح تبادل الخبرات و تقديم رؤى متعددة لزيادة الإنتاج .	١٢	٨	٨	٦٠	٢,١٤	٨
٧	تتيح الإبداع و النجاح الجماعي بين العاملين.	٨	١١	٩	٥٥	١,٩٦	٩
٨	تسهم في بناء قدرات المنظمات الأهلية فنيا وإداريا.	١٣	٧	٨	٦١	٢,١٧	٦
٩	عقد اجتماعي بين المؤسسات الحكومية والأهلية ينطوي علي تقسيم العمل.	١٥	٧	٦	٦٥	٢,٣٢	٣
١٠	تعمل علي تحقيق التكامل بين الموارد والإمكانيات المادية والبشرية.	١٢	٩	٧	٦١	٢,١٧	٥
١١	التعاون و التقارب بين المؤسسات الحكومية والأهلية بقصد تحقيق التنمية الشاملة ثقافية و اقتصادية واجتماعية	١٢	١٠	٦	٦٢	٢,٢١	٤
١٢	تهدف الي زيادة فاعلية الخدمات المقدمة للمواطنين وضمان جودتها.	١١	٧	١٠	٦٠	٢,١٤	٧
١٣	تقوم علي أسس مشتركة بين منظمات المجتمع لإحداث التنمية المجتمعية المرجوة.	١٠	٥	١٣	٥٣	١,٨٩	١٠

يتضح من بيانات الجدول السابق و الذي يوضح رأي العاملين و اعضاء مجالس إدارات المؤسسات الحكومية و منظمات المجتمع المدني في المقصود بالتكامل بين الجهود تعني عملية يتم من

خلالها تحمل المسئولية الوطنية بين مكونات المجتمع بمتوسط وزن مرجح ٢.٥٣ بينما عبارة هدف يمكن من خلاله تحقيق رفع كفاءة العمل و زيادة فاعليته و ذلك بمتوسط وزن مرجح ٢.٣٥ يليها عبارة عقد اجتماعي بين المؤسسات الحكومية والأهلية ينطوي علي تقسيم العمل بمتوسط وزن مرجح ٢.٣٢ بينما جاءت عبارة هي شكل من أشكال التعاون و التقارب بين المؤسسات الحكومية و الأهلية و ذلك بمتوسط وزن مرجح ٢.٢١ بينما جاءت عبارة تعمل علي تحقيق التعاون بين الموارد المادية و البشرية و ذلك بمتوسط وزن مرجح ٢.١٧ بينما جاء في الترتيب الأخير عبارة هي علاقة تشاركية او روابط بين طرفين او اكثر و ذلك بمتوسط وزن مرجح ١.٨٥ .

وبتحليل نتائج الجدول السابق يتضح ان تكامل الجهود تعني تحمل المسئولية الوطنية لكلا من المؤسسات الحكومية و منظمات المجتمع المدني في المساهمة في تقديم خدمات للمواطنين سواء كانت اجتماعية او اقتصادية و يتحقق ذلك من خلال التعاون الفعال بين مؤسسات المجتمع في كافة القطاعات وعلي كل المستويات المحلية والاقليمية و القومية من اجل تحقيق مستوي رفاهية الانسان و علي قدرته علي التعامل مع الازمات و من ثم محاولة التخفيف من آثار هذه الازمات او المشكلات سواء علي مستوي مكافحة الفقر او البطالة ومن ثم تحقيق العدالة الاجتماعية او الاتجاه الي تحسين نوعية معينة من افراد المجتمع تعاني من مشكلات و تحتاج الي التدخل لمواجهة ذلك حيث تمكن الشراكة من تحقيق رفع كفاءة العمل و زيادة فاعليته من خلال التكامل بين الموارد والإمكانيات المادية و البشرية مما يسهم في بناء قدرات تلك المؤسسات و من ثم زيادة فاعلية الخدمات المقدمة للمواطنين و ضمان جودتها .

جدول (٤) يوضح رأي العاملين وأعضاء مجالس إدارات المؤسسات الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني بالمقصود بمبادرة حياة كريمة ن = ٢٨

م	المقصود بمبادرة حياة كريمة	الاستجابة						مجموع الاوزان	الوزن المرجح	الترتيب
		أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق				
١	التمكين الاقتصادي و الاجتماعي للفقراء	١١		٧		١٠		٥٧	٢.٠٠	٧
٢	مواجهة مشكلة الفقر في المجتمع الريفي	٨		٥		١٥		٤٩	١.٧٥	٨
٣	لفت النظر الي ضرورة إعادة توزيع الموارد الاجتماعية	١٠		١٥		٣		٦٣	٢.٢٥	٥
٤	تثبيت العمالة المؤقتة	١٦		٧		٥		٦٧	٢.٣٩	١
٥	تدعيم للمواد التموينية	١٥		٦		٧		٦٤	٢.٢٨	٣
٦	استخراج بطاقات تموينية لفئات جديدة	١٣		١٠		٥		٦٤	٢.٢٨	٤
٧	تحسين الخدمات للعشوائيات	١١		٩		٨		٥٩	٢.١	٦
٨	العلاج على نفقة الدولة	١٤		١١		٣		٦٧	٢.٣٩	٢

يتضح من بيانات الجدول السابق والتي تعرض اراء المبحوثين بالنسبة للمقصود بحياة كريمة حيث نجد عبارة ضرورة تثبيت العمالة المؤقتة قد جاءت في الترتيب الأول بمتوسط وزن مرجح ٢.٣٩ يليها عبارة اهمية العلاج على نفقة الدولة بمتوسط وزن مرجح ٢.٢٨ يليها عبارة استخراج بطاقات تموينية بمتوسط وزن مرجح ٢.٢٨ بينما جاء في الترتيب الأخير عبارة تحسين الخدمات للعشوائيات و قد جاءت بمتوسط وزن مرجح ٢.١ .

و بتحليل نتائج الجدول السابق و الذي يوضح اراء العاملين و اعضاء مجالس إدارات المؤسسات الحكومية و منظمات المجتمع المدني في المقصود في المقصود بحياة كريمة نجد ضرورة تحسين أحوال الفقراء من خلال تفعيل قوانين الضمان الاجتماعي و التأمينات الاجتماعية و من ثم تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين من حيث الرعاية الاجتماعية اصبحت حق لكل مواطن و من ثم توفير المسكن الملائم و مجانية التعليم و العمل علي رعاية الأفراد و اشباع احتياجاتهم و التصدي لمشكلاتهم خاصة فيما يتعلق بتثبيت العمالة المؤقتة وتوفير فرص العمل و من ثم توفير الاستقرار المادي و النفسي للأسر التي لا يتوافر لها الدخل الكافي و خاصة في المجتمعات الريفية والمناطق الريفية و المناطق العشوائية وتتفق نتيجة هذا الجدول مع دراسة د/ نهلة عبد الرحيم ١٩٩٨ والتي أكدت علي أن هناك ازدياد في اعداد العاطلين في مصر بسبب خصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية و من ثم ضرورة التكامل بين الجهود الحكومية و منظمات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة لتنمية المجتمعات الريفية

ثالثاً: النتائج المرتبطة بأهم الآليات بتكامل بين الجهود الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في ضوء حياة كريمة

جدول (٥)

	آليات تحقيق التكامل بين الجهود الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني	الاستجابات			مجموع الاوزان	متوسط الوزن المرجح	الترتيب
		اوافق	أوافق الي حد ما	لا اوافق			
أ	**التشبيك كآلية:**						
١-	التعاون بين المنظمات الحكومية و الأهلية لتفعيل دورهم في تحقيق خدمات للمواطنين	١٥	٧	٦	٦٥	٢,٣٢	٢
٢-	تنسيق الجهود بين المؤسسات الحكومية و الأهلية لتكوين رأى عام مؤثر على متخذى القرارات	١٥	٥	٨	٦٣	٢,٢٥	٥
٣-	تكوين رأي عام مؤثر علي متخذي القرارات	١٦	٥	٧	٦٥	٢,٣٢	٤
٤-	تعبئة الطاقات و الامكانيات المادية و البشرية داخل المنظمات	١٧	١٠	١	٧٨	٢,٧٨	١
٥-	تعمل الشبكات كمراكز مساندة لقدرات تلك المؤسسات	١٥	٧	٦	٦٥	٢,٣٢	٣

	علي تقديم الخدمات للمواطنين						
٦-	تحقيق الترابط و التفاعل بين تلك المؤسسات	١١	١٠	٧	٦٠	٢,١٤	٦
ب ١-	**التمكين كآلية:** يساهم في تحديد المسئوليات للعاملين بتلك المؤسسات وتزويدهم بالمعلومات اللازمة	١٥	٥	٨	٦٣	٢,٢٥	١
٢-	يسهم في التطوير التنظيمي لتلك المؤسسات	١١	١٠	٧	٦٠	٢,١٤	٣
٣-	يهدف للدفاع عن الفئات المحرومة	١٥	١٠	٣	٦٨	٢,٤٢	٢
٤-	يساهم في اثراء الوعي الخاص بالمجتمع وأفراده	١٠	١٠	٨	٤٨	١,٧١	٦
٥-	يهدف إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية	١٣	٥	١٠	٥٩	٢,١٠	٤
٦-	يهتم التمكين بمساعدة الفئات الفقيرة والضعيفة اجتماعيا واقتصادياً	١٠	١٠	٨	٥٨	٢,٧	٥

يتضح من بيانات الجدول السابق و الذي يوضح اهم آليات تحقيق التكامل بين الجهود الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في ضوء حياة كريمة:

نجد ان التشبيك كآلية تتمثل في تعبئة الطاقة و الامكانيات المادية و البشرية داخل تلك المنظمات بمتوسط وزن مرجح ٢.٧٨% ويليها عبارة التعاون بين المنظمات الحكومية و الأهلية لتفعيل دورهم في تقديم خدمات للمواطنين وذلك بمتوسط وزن مرجح ٢.٣٢% ثم عبارة تعمل الشبكات كمركز مساندة لقدرات تلك المؤسسات علي تقديم الخدمات للمواطنين وذلك بمتوسط وزن مرجح ٢.٣٢% بينما جاءت في الترتيب الاخير عبارة تنسيق الجهود من أجل تكوين رأي عام مؤثر علي متخذي القرارات وذلك بمتوسط وزن مرجح ٢.٢٥% وبتحليل نتائج الجدول السابق يتضح أن من أهم الآليات آلية التشبيك وذلك للوصول الي اكبر عدد ممكن من المستفيدين حيث باتت التعاون و التكامل بين المنظمات تمثل اهمية كبري لأنها تشكل شرطا لتحقيق اهداف التنمية و من ثم العمل علي مساندة حقوق بعض الفئات من المواطنين و تحقيق التكافؤ الاجتماعي و العدل و يتطلب ذلك تضافر كافة أجهزة المجتمع و مؤسساته و افراده معا و يتحقق ذلك من خلال العمل سويا بين المنظمات العاملة في نفس المجال يليها التمكين كآلية و مؤشراتها تساهم في تحديد المسئولية للعاملين بتلك المؤسسات و تزويدهم بالمعلومات اللازمة بمتوسط وزن مرجح ٢.٢٥% يليها عبارة تهدف للدفاع عن الفئات المحرومة و ذلك بمتوسط وزن مرجح ٢.٤٢% ثم جاءت عبارة يسهم في التطوير التنظيمي في الترتيب الثالث بمتوسط وزن مرجح ٢.١٤% بينما جاء في الترتيب الرابع عبارة يهدف التمكين الي تحقيق المساواة و العدالة الاجتماعية و بتحليل نتائج الجدول السابق يتضح ان التمكين كآلية لتحقيق تكامل الجهود الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الجهود المبذولة في تنمية المجتمع الريفي في ضوء حياة كريمة حيث يساهم التمكين في تحديد المسؤولية للعاملين بتلك المؤسسات و تزويدهم بالمعلومات اللازمة و نقل السلطة بشكل متكافئ من المديرين الي المرؤوسين و دعوة صادقة للعاملين بالمنظمة للمشاركة في اتخاذ القرار و من اهداف التمكين كذلك

مساعدة الافراد و الجماعات و المجتمعات لزيادة قوتهم الشخصية و الاقتصادية و الاجتماعية و محاولة الوصول للتأثير المرغوب في تحسين ظروف المعيشة للأفراد و من ثم اثراء الوعي الخاص بالمجتمع و افراده و توعيتهم بالمشكلات و مواجهتها و من ثم انجاح عملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية من خلال ما تقوم به لتفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرارات التنموية و تعد تلك الآليات بين منظمات المجتمع المدني تنظيمية تسعي من خلالها المنظمات الي تعبئة الجهود و الموارد لتحقيق أهداف تلك المؤسسات .

م	تابع آليات تحقيق التكامل بين الجهود الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني	الاستجابة			مجموع الاوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
ا	**التدريب كآلية:-**							
١	احد المحاور الرئيسية لتحسين العنصر البشرى.	١٥	٥	٨	٦٣	٢.٢٥		٥
٢	احد الأدوات لتنمية الموارد البشرية وتطويرها.	١٧	٥	٤	٦٧	٢.٣٩		٤
٣	الإسهام بفاعلية فى نجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعي.	١١	١١	٦	٦١	٢.١٧		٨
٤	يهدف التدريب الى مشاركة الأفراد لبعضهم البعض فى الخبرات.	١٨	٨	٢	٧٢	٢.٥٧		١
٥	تزويد الأفراد بالخبرات والاتجاهات العملية والعلمية اللازمة.	١٧	٦	٥	٦٨	٢.٤٢		٢
٦	تسعى المنظمة من خلال التدريب إكساب الأفراد العاملين معارف و مهارات تتوافق مع سوق العمل.	١٦	٨	٤	٦٨	٢.٤٢		٣
٧	احد الاساليب لاكتشاف جوانب القصور فى المنظمة.	١٣	٥	١٠	٥٩	٢.١٠		٦
٨	توفر المنظمة فرص التدريب المهني لافراد المجتمع.	١٣	١٠	٥	٥٤	١.٩٢		٧

التدريب كآلية كانت مؤشراته كالتالي:-

يهدف التدريب الي مشاركة الأفراد لبعضهم البعض في الخبرات بمتوسط وزن مرجح ٢.٥٧ بينما جاءت عبارة تزويد الأفراد بالخبرات و الاتجاهات العلمية بمتوسط وزن مرجح٢.٤٢ يليها عبارة تسعي المنظمة من خلال التدريب اكتساب الأفراد العاملين معارف و مهارات بمتوسط وزن مرجح ٢.٤٢ ثم عبارة احد الأدوات لتنمية الموارد البشرية و تطويرها بمتوسط وزن مرجح ٢.٣٩ ثم عبارة احد المحاور الرئيسية لتحسين العنصر البشري بمتوسط وزن مرجح٢.٢٥ .

التدريب كآلية: و يتمثل في مشاركة الافراد لبعضه البعض في الخبرات و خاصة العاملين بتلك المنظمات فالعنصر البشري هو الثروة الحقيقية والمتغير الاهم في عملية التدريب حتي يصبح اكثر معرفة و استعداد و قدرة علي اداء المهام المطلوبة ولا يوجد احد ليس في حاجه الي التدريب فالتدريب احدي الموارد الاساسية لتنمية الموارد البشرية واعاد الكوادر القادرة علي تحقيق الاهداف و الاسهام بفاعلية في نجاح عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

ويتحقق ذلك من خلال تزويد الفرد بالأساليب و الخبرات والاتجاهات العلمية والعملية اللازمة لاستخدام المعارف و المهارات من اجل تقديم أفضل ما يمكن لوظيفته ودوره .

جدول(٦) يوضح رأي العاملين وأعضاء مجالس إدارات المؤسسات الحكومية و منظمات المجتمع المدني في أهم الخدمات التي يمكن تحقيقها من خلال التكامل بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة ن = ٢٨

أ	خدمات اجتماعية	الاستجابة			مجموع الاوزان	الوزن المرجح	الترتيب
		أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق			
١	المساهمة في مكافحة الفقر .	١٦	٥	٧	٦٥	٢.٣٢	١
٢	تعزيز الديمقراطية و تقويتها .	٨	١١	٩	٥٥	١.٩٦	٧
٣	تخفيف حدة الفقر للمواطنين في المجتمع الريفي	١٣	٧	٨	٦١	٢.١٧	٣
٤	توفير خدمات للمواطنين و العمل علي زيادة المعاشات للفئات الفقيرة في المجتمع	١٢	٩	٧	٦١	٢.١٧	٢
٥	تقديم معونات للأسر الفقيرة .	١٠	٥	١٣	٥٣	١.٨٩	٨
٦	تحقيق استقرار للأسرة و حمايتها من عوامل التفكك و الانهيار .	٧	٣	١٨	٤٥	١.٦٠	١٠
٧	الاهتمام بتوفير المسكن لذوي الدخول المحدودة .	١١	١٠	٧	٦٠	٢.١٤	٤
٨	توصيل التعليم العام المجاني لفئات عريضة من الشعب .	٩	١١	٨	٥٧	٢.٣	٦
٩	تأمين العمال من المخاطر الاجتماعية مثل المرض و البطالة.	٧	١١	١٠	٥٣	١.٨٩	٩
١٠	القيام بدراسات مستفيضة عن الامكانيات المادية و البشرية	١١	٩	٨	٥٩	٢.١٠	٥

ب	خدمات اقتصادية	الاستجابة			مجموع الاوزان	الوزن المرجح	الترتيب
		أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق			
١	وضع حد ادني للاجور.	١٢	٥	١١	٥٧	٢.٣	٥
٢	توفير مسكن منخفض الايجار قدر المستطاع	١٤	٧	٨	٦٤	٢.٢٨	٢
٣	الضمان الاجتماعي احد الاساليب لتقديم المساعدات	١٢	١١	٥	٦٣	٢.٢٥	٣
٤	تقديم مساعدات للذين يعيشون في حالة فقر و يعجزون عن اشباع حاجاتهم الاساسية .	١٥	٧	٦	٦٥	٢.٣٢	١
٥	دفع المستهلك الي شراء السلع و الخدمات الجيدة و المتاحة .	١٢	٨	٨	٦٠	٢.١٤	٤
٦	مساعدة المستهلك علي قبول الافكار الجديدة	١٠	٨	١٠	٥٦	٢.٠٠	٦
ج	خدمات بيئية:	الاستجابة			مجموع	الوزن	الترتيب

		أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	الأوزان	المرجح	
١	دراسة و فهم البيئة الاجتماعية التي تعمل بها تلك المؤسسات	١٣	٥	١٠	٥٩	٢.١٠	٤
٢	تقويم البرامج الاجتماعية لزيادة فعاليتها	١٩	٤	٥	٧٠	٢.٤٠	٢
٣	اكتشاف الاحتياجات الدقيقة للمواطنين التي يجب الوصول اليها	١٥	١٠	٣	٦٨	٢.٤٢	١
٤	صنع سياسات الرعاية الاجتماعية .	١٢	٨	٨	٦٠	٢.١٤	٣

يتضح من بيانات الجدول السابق و الذي يوضح اهم الخدمات التي تتقدم لتنمية المجتمع الريفي في اطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة منها الخدمات الاجتماعية و اهم مؤشراتها المساهمة في مكافحة الفقر بمتوسط وزن مرجح ٢.٣٢ يليها عبارة تخفيف حدة الفقر للأفراد و ذلك بمتوسط وزن مرجح ٢.١٧ ثم عبارة تعزيز الديموقراطية بمتوسط وزن مرجح ٢.١٧ يليها عبارة تحقيق الاستقرار للأسرة وحمايتها من عوامل التفكك والانهيار بمتوسط وزن مرجح ٢.١٤ و جاءت عبارة تقديم معونات للأسر الفقيرة و ذلك بمتوسط وزن مرجح ١.٦٠ أما بالنسبة للخدمات الاقتصادية كانت مؤشرات تقديم مساعدات للذين يعيشون في حالة فقر و يعجزون عن اشباع حاجاتهم بمتوسط وزن مرجح ٢.٣٢ يليها عبارة توفير مسكن منخفض الإيجار قدر المستطاع بمتوسط وزن مرجح ٢.١٤ بينما جاءت عبارة وضع حد ادني للأجور بمتوسط وزن مرجح ٢.٣ ثم الخدمات البيئية فكانت مؤشراتها اكتشاف الاحتياجات الدقيقة للمواطن بمتوسط وزن مرجح ٢.٤٢ يليها عبارة تقويم البرامج للخدمات الاجتماعية لزيادة فعاليتها بمتوسط وزن مرجح ٢.٤٠ ثم عبارة صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط وزن مرجح ٢.١٤ و اخيرا عبارة دراسة و فهم البيئة الاجتماعية التي تعمل بها تلك المنظمات بمتوسط وزن مرجح ٢.١٠ و بتحليل نتائج الجدول السابق يتضح ان الخدمات التي تقدم لتنمية المجتمع الريفي في اطار مبادرة حياة كريمة كانت الخدمات الاجتماعية حيث يسهم التكامل بين الجهود الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفقر و ذلك من خلال وضع آليات لمساعدة الفقراء انفسهم في حل مشكلاتهم من حيث البيئة التحتية و عمل برامج للمسنين و الرعاية الصحية كما يمكن ان تسهم تلك المنظمات في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية من خلال التحالفات والتعاون و التنسيق مع المنظمات الحكومية حيث تملك المنظمات الحكومية الموارد المالية قد لا تتوافر للمنظمات غير الحكومية بما يسهم في تحقيق استقرار للأسرة المصرية و حمايتها من عوامل التفكك بينما الخدمات الاقتصادية يتحقق من خلال تقديم المساعدات للأفراد الذين يعيشون في حالة فقر ويعجزون عن إشباع حاجاتهم الأساسية حيث الدخل لا يكفي لسد الحاجات الأساسية للفقراء و ان معظم الفقراء يعانون من سوء التغذية و انتشار الأمراض وهذا يتطلب ضرورة عمل تحالفات قوية لتحمل شراء ما يحتاجونه من السوق و من ثم ضرورة تغيير قوانين التي تحمي الفقراء أما بالنسبة للخدمات البيئية اكتشاف الاحتياجات للمواطنين يتحقق من خلال الدراسة حيث توفر لصانعي السياسة الاجتماعية فرصة لفهم

أفضل عن تغيير القوانين و التشريعات ومن ثم تطوير نظام الرعاية الاجتماعية بجانب تطوير دور المنظمات الحكومية و منظمات المجتمع المدني في تصميم برامج بما يسهم في خلق حس من المواطنة الاجتماعية.

جدول (٧) يوضح رأي العاملين وإعطاء مجالس إدارات المؤسسات الحكومية والأهلية في أهم العوامل الداعمة والميسرة لتحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لتنمية المجتمع الريفي في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة ن=٢٨

م	العوامل الداعمة والميسرة	الاستجابة			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	الترتيب
		أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق			
١	قاعدة بيانات و معلومات موثوق بها عن المواطنين المستفيدين من مبادرة حياة كريمة.	١٥	٥	٨	٦٣	٢.٢٥	١
٢	وجود اعضاء بالمؤسسات الحكومية او الأهلية يشغلون مراكز و مواقع سياسية .	١٠	٨	١٠	٥٦	٢.٠٠	٤
٣	تكوين علاقات مع صناع السياسة علي الصعيد الرسمي او غير الرسمي.	١١	٩	٨	٤٩	١.٧٥	٧
٤	التركيز علي تنمية و تعزيز قدرات الكوادر من خلال التدريب والتعلم المستمر .	١٢	١٠	٦	٦٢	٢.٢١	٢
٥	ايمان القيادات بأهمية التكامل بين المؤسسات الحكومية و منظمات المجتمع المدنى	١٣	٥	١٠	٥٩	٢.١٠	٣
٦	مراجعة كافة الاطر التشريعية و التنظيمية التي تعمل من خلالها تلك المؤسسات	١٠	٥	١٣	٥٣	١.٨٩	٥
٧	ضرورة البحث عن مصادر تمويل جديدة للمؤسسات من خلال التبرعات.	٧	١٠	٦	٥٢	١.٨٥	٦

يتضح من بيانات الجدول السابق والذي يوضح العوامل الداعمة والميسرة لتحقيق التكامل المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في أهم الخدمات التي تقدم لتنمية المجتمع الريفي في إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة ان العوامل الداعمة كانت وجود قاعدة بيانات ومعلومات موثوق بها عن المواطنين المستفيدين من مبادرة حياة كريمة يليها عبارة إيمان القيادات بأهمية تحقيق التكامل بين المؤسسات الحكومية و منظمات المجتمع المدني ثم عبارة التركيز علي تنمية و تعزيز قدرات الكوادر من خلال التدريب وجود أعضاء بالمؤسسات يشغلون مواقع ومناصب سياسية بينما جاءت في الترتيب الأخير عبارة مراجعة كافة الأطراف التشريعية والتنظيمية التي تعمل من خلالها ثم ضرورة البحث عن مصادر تمويل جديدة.

وبتحليل نتائج الجدول السابق الخاص بالعوامل الداعمة و الميسرة لتحقيق التكامل المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتنمية المجتمع الريفي يتضح ان أهم العوامل هي وجود قاعدة بيانات ومعلومات موثوق بها عن المواطنين المستفيدين من مبادرة حياة كريمة وذلك لمساعدتهم علي حل مشكلات الأفراد الذين يعيشون في ظروف صعبة من الفقر والمرض والحرمان والعمل علي مساعدتهم بحيث تمكنهم من الاعتماد علي أنفسهم من خلال استخدام المصادر المتاحة داخل المجتمع بقدر الإمكان ويتحقق ذلك من خلال عملية التدريب المستمر حيث يعتبر احد المحاور الرئيسية لتحسين العنصر البشري حتى يصبح أكثر معرفة وقدرة علي أداء المهام المطلوبة منه بالشكل المطلوب.

جدول (٨) يوضح رأي العاملين وأعضاء مجالس إدارات المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في المعوقات التي تحد من تحقيق التكامل المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتنمية المجتمع الريفي في إطار مبادرة حياة كريمة ن = ٢٨

أ	معوقات اقتصادية	الاستجابة			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	الترتيب
		أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق			
١	مشكلات خاصة بالتمويل لمؤسسات المجتمع المدني	١٥	١٠	٣	٦٨	٢.٤٢	١
٢	انخفاض معدلات الإنفاق الحكومي علي برنامج الرعاية الاجتماعية نتيجة لاتجاه الدولة نحو الخصخصة.	١١	٨	٩	٥٨	٢.٠٠	٣
٣	نقص الإمكانيات المادية والبشرية بمنظمات المجتمع المدني	١٣	٥	١٠	٥٩	٢.١٠	٢
ب	**معوقات اجتماعية**						
		٩	٨	١١	٥٤	١.٩٢	٥
٢	تعدد صور الرقابة .	٧	٦	١٥	٤٨	١.٧١	٦
٣.	القيم السلبية و ضعف المشاركة المجتمعية واللامبالاة والأنانالية.	٨	١٢	٨	٥٦	٢.٠٠	٤
٤	ضعف مساندة القيادات الشعبية و التنفيذية .	١١	٧	١٠	٥٧	٢.٠٠	٢
٥	سيطرة السلبية والإحجام عن المشاركة المجتمعية من قبل أفراد المجتمع	١٥	٨	٥	٦٦	٢.٣٥	١
٦	الإسراف في اتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلي إهدار قيمة العمل وإهدار المال العام	١٢	٦	١٠	٥٨	٢.٠٠	٣
ج	**معوقات خاصة بالمؤسسة نفسها (حكومية – منظمات المجتمع المدني)**						
		١٥	٣	١٠	٦١	٢.١٧	٢
٢	لا يوجد أساس واقعي لتحقيق الأهداف الموجودة المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني	٨	٩	١١	٥٣	١.٨٩	٥
٣.	تغليب المصالح الشخصية علي المنفعة العامة .	١٠	٦	١٢	٥٤	١.٩٢	٤

٤	محدودية الوقت والمال بتلك المؤسسات	٨	٥	١٥	٤٩	١.٧٥	٦
٥	. يعتمد الطابع المؤسسي علي العلاقات الشخصية بمعني تغيير الأشخاص ستتغير العلاقات .	١١	٧	١٠	٦٤	٢.٢٨	١
٦	ضعف التخطيط و القدرة علي الاستمرارية في تقديم الدعم .	١٠	١٠	٨	٥٨	٢.٠٠	٣
٧	افتقار المؤسسات لأي خبرات او مهارات .	٧	٦	١٥	٤٨	١.٧١	٧
د	**معوقات خاصة بالمجتمع**						
١	عدم قيام الجهات المختصة بتقديم يد العون لتلك المؤسسات خاصة القيادات الشعبية و التنفيذية	٧	٦	١٥	٤٨	١.٧١	
٢	اصطدام جهود المؤسسات بالبيروقراطية	١١	٤	١٣	٥٤	١.٩٢	
٣ .	تعقد الاجراءات الادارية	٩	٤	١٥	٥٠	١.٧٨	
٤	عدم تفهم الدور الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني	١٢	٧	٩	٥٩	٢.١	
٥	الاختلاف في الحاجات و الرغبات للجهات المستفيدة	٨	٩	١١	٥٣	١.٨٩	
٦	عدم تجانس المجتمع اجتماعيا و ثقافيا	٦	٧	١٥	٤٧	١.٧٠	

يتضح من بيانات الجدول السابق و الذي يوضح رأي العاملين و اعضاء مجالس إدارات المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في المعوقات التي تحد من تكامل الجهود بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتنمية المجتمع الريفي في اطار مبادرة حياة كريمة جاءت كالتالي المعوقات الاقتصادية و من اهم مؤشراتها عبارة نقص الامكانيات المادية ثم عبارة انخفاض معدلات الانفاق الحكومي علي برامج الرعاية الاجتماعية اما بالنسبة للمعوقات الاجتماعية فكانت مؤشراتها سيطرة اللامبالاة و السلبية و احجام المواطنين عن المشاركة المجتمعية ثم عبارة ضعف مساندة القيادات الشعبية و التنفيذية لتلك المؤسسات يليها عبارة الاسراف في اتخاذ الاجراءات التي تؤدي الي اهدار قيمة العمل و جاءت في الترتيب الاخير عبارة التحكم البيروقراطي و السيطرة الحكومية ثم عبارة تعدد صور الرقابة بينما المعوقات التي ترجع للمؤسسات نفسها فكانت مؤشراتها كما يلي عبارة يعتمد الطابع المؤسسي علي العلاقات الشخصية بمتوسط وزن مرجح ٢.٢٨ يليها عبارة اضفاء طابع المؤسسة علي تكامل الجهود بين المؤسسات الحكومية و منظمات المجتمع المدني غير واضح يليها عبارة ضعف التخطيط و القدرة علي الاستمرارية في تقديم الدعم بينما جاءت عبارة افتقار المؤسسات الأهلية الي خبرات او مهارات بين العاملين اما بالنسبة للمعوقات التي ترجع للمجتمع فكانت مؤشراتها كالتالي عبارة عدم تفهم الدور الحقيقي للمؤسسات الأهلية و جاءت بمتوسط وزن مرجح ٢.٢٨ يليها عبارة عدم قيام الجهات المختصة بيد العون لتلك المؤسسات يليها عبارة الاختلاف في الحاجات و الرغبات للجهات المستفيدة ثم عبارة تعقد الاجراءات الادارية بينما جاءت في الترتيب الاخير عبارة اصطدام الجهود بالروتين و البيروقراطية وبتحليل نتائج الجدول السابق يتضح ان اهم المعوقات التي تحد من تكامل الجهود بين المنظمات الحكومية و منظمات المجتمع المدني لتنمية المجتمع الريفي واهم هذه المعوقات هي المعوقات

الاقتصادية و المتمثلة في مشكلات التمويل و نقص الموارد و الامكانيات المادية بما يعوق تلك المؤسسات عن اداء دورها في العمل مع المواطنين فالمورد المادي هو اساس حل المشكلات حيث عملية التطوع و المشاركة المجتمعية محدودة نسبيا بسبب الظروف الاقتصادية التي يمر الفرد و كذلك نقص الوعي بأهمية المشاركة اما المعوق الثاني و هو المعوقات الاجتماعية و المتمثلة في البيروقراطية و سيطرة اللامبالاة و الاتكالية من قبل افراد المجتمع نحو المشاركة و المساندة لتلك المؤسسات و الاحجام عن المشاركة فتلك المؤسسات هي التي تشبع احتياجات الناس فاصبح هناك نوعا من الاتكالية و يتطلب ذلك المشاركة المجتمعية فيما يتعلق بحل مشكلات المواطنين واشباع احتياجاتهم اما المعوق الثالث و الخاص بالمؤسسات نفسها فيتمثل في ضعف التخطيط و نقص الخبرات و الكفاءات البشرية المدربة داخل تلك المؤسسات فكثيرا من العاملين بتلك المؤسسات يفتقرون للمهارات مثل مهارة الاتصال و مهارة التسجيل التي تمكنهم من ادائهم الوظيفي بشكل امثل اما المعوق الرابع و الخاص بالمجتمع فيتمثل في عدم التفهم الحقيقي لدور منظمات المجتمع الدني و يتطلب ذلك فتح قنوات اتصال للمشاركة و ان تكون هناك علاقة قوية بين الدولة و تلك المؤسسات و العمل سويا بأسلوب يتسم بالتنسيق لوصول الي هدف مشترك و من ثم بناء مجتمع مدني عالمي يقوم علي اساس شبكات من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية

جدول (٩) يوضح رأي العاملين وأعضاء مجالس إدارات المؤسسات الحكومية منظمات المجتمع المدني في أهم المقترحات الخاصة بتحقيق تكامل الجهود بين المنظمات الحكومية و منظمات المجتمع المدني لتنمية المجتمع الريفي ن =٢٨

أ	مقترحات خاصة بالعوامل الاقتصادية	الاستجابة			مجموع الاوزان	الوزن المرجح	الترتيب
		أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق			
١	تمكين المنظمات الحكومية منظمات المجتمع المدني بالمساعدات الفنية	١١	١٠	٧	٦٠	٢.١٤	٣
٢	توفير التمويل اللازم لمساعدة تلك المؤسسات علي القيام بدورها بفاعلية .	١٣	٧	٨	٦١	٢.١٧	٢
٣	نشر ثقافة العمل التطوعي .	١٠	٨	١٠	٥٦	٢.٠٠	٤
٤	تحقيق الترابط اقتصاديا و ثقافيا بين تلك المنظمات .	١٢	١١	٥	٦٣	٢.٢٥	١
٥	إشراك أصحاب المصلحة من المواطنين في صنع القرار و اتخاذه	٩	٩	١٠	٥٥	١.٩٦	٥

ب	مقترحات خاصة بالعوامل الاجتماعية	الاستجابة			مجموع الاوزان	الوزن المرجح	الترتيب
		أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق			

١	دعم المشاركة والابتعاد عن الصراع و العنف	١٣	٨	٧	٦٢	٢.٢١	٢
٢	البعد عن الصراع و العنف بين العاملين	٨	١٥	٥	٥١	١.٨٢	٤
٣	دعم المؤسسات بالقيادات الفاعلة والناشطة و خاصة الشباب	١٢	١١	٥	٦٣	٢.٢٥	١
٤	تشجيع العمل التطوعي	١٤	٨	٣	٦١	٢.١٧	٣

ج	مقترحات خاصة بالمؤسسة نفسها	الاستجابة			مجموع الاوزان	الوزن المرجح	الترتيب
		أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق			
١	التدريب و المساعدة التكنولوجية و تطوير القيادة و متابعة كل ما هو جديد	١٣	٨	٧	٦٢	٢.٢١	٥
٢	التخطيط القائم علي الدراسات العلمية .	١٥	٣	٥	٥٦	٢.٠٠	٩
٣	التسويق الاجتماعي لما تقدمه تلك المنظمات من خدمات اجتماعية و ثقافية	١٤	١٠	٤	٦٦	٢.٣٥	١
٤	وجود سياسة موضوعية لتسويق الخدمات الاجتماعية لأفراد المجتمع .	١١	٦	١١	٥٦	٢.٠٠	٨
٥	عقد الدورات التدريبية التي تقوي الخبرات و اكساب المهارات لدي القائمين علي منظمات المجتمع المدني مثل الاتصال و التسجيل	١٥	٥	٨	٦٣	٢.٢٥	٤
٦	الاتصال بسكان المجتمع لتعريفهم بالخدمات المقدمة من تلك المنظمات الاجتماعية	١٣	٨	٧	٦٢	٢.٢١	٦
٧	البعد عن استخدام الاساليب البيروقراطية في الادارة	١١	٩	٨	٥٩	٢.١٠	٧
٨.	الاعتماد علي الادارة الفعالة و المرنة .	١٢	٥	١١	٥٧	٢.٣	٣
٩	الارتقاء بالمهارات الادارية و تنميتها	١٥	٨	٥	٦٦	٢.٣٥	٢

د	مقترحات خاصة بالمجتمع	الاستجابة			مجموع الاوزان	الوزن المرجح	الترتيب
		أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق			
١	توفير الموارد سواء كانت موارد بشرية او مادية او تكنولوجية.	١٠	١٢	٦	٦٠	٢.١٤	٣
٢	الاعتماد علي اتباع تمويل مناسب لتحقيق أهداف المنظمات الاجتماعية	١٥	٦	٧	٦٤	٢.٢٨	١
٣	إدراك الدولة لدور منظمات المجتمع المدني	١١	٨	٩	٥٨	٢.٧	٤
٤	إذكاء الثقة في المواطنين للمشاركة في عملية صنع القرار و اتخاذه .	١٣	٨	٧	٥٤	١.٩٢	٥
٥	توفير التمويل اللازم للمساعدة في قيام تلك المؤسسات بدورها بفاعلية .	١٥	٥	٨	٦٣	٢.٢٥	٢

يتضح من بيانات الجدول السابق و الذي يوضح مقترحات لتحقيق تكامل الجهود بين المنظمات الحكومية و منظمات المجتمع المدني لتنمية المجتمع الريفي في اطار حياة كريمة جاءت كالتالي المقترحات الخاصة بالعوامل الاقتصادية و كانت مؤشراتها تحقيق الترابط و التفاعل اقتصاديا بين تلك المؤسسات وجاءت بمتوسط وزن مرجح ٢.٢٥ يليها عبارة توفير التمويل اللازم لمساعدة المنظمة علي القيام بدورها بفاعلية ثم عبارة تمكين المنظمات بالمساعدات الفنية بينما جاءت في الترتيب الاخير عبارة مشاركة اصحاب المصلحة من المواطنين بينما المقترحات الخاصة بالعوامل الاجتماعية كانت مؤشراتها كالتالي دعم المؤسسات بالقيادات الفاعلة و قد جاءت بمتوسط وزن مرجح ٢.٢٥ عبارة دعم المشاركة المجتمعية ثم عبارة تشجيع العمل التطوعي بينما جاءت في الترتيب الاخير عبارة البعد عن الصراعات داخل تلك المؤسسات ثم المقترحات الخاصة بالمؤسسة نفسها فقد جاءت مؤشراتها كالتالي : التسويق الاجتماعي لما تقدمه تلك المؤسسات من خدمات اجتماعية يليها عبارة الارتقاء بالمهارات الادارية ثم عبارة الاعتماد علي الادارة الفعالة المرنة يليها عبارة ضرورة عقد الدورات التدريبة للعاملين بتلك المؤسسات يليها عبارة التدريب و المساعدات التكنولوجية و تطوير القيادة بينما جاءت في الترتيب الاخير عبارة وجود سياسة موضوعية لتسويق الخدمات الاجتماعية للمواطنين يليها عبارة التخطيط القائم علي دراسات علمية اما بالنسبة للعبارات الخاصة بالمجتمع فقد جاءت مؤشراتها كالتالي : الاعتماد علي اتباع سياسة بيئية وتشريعية مناسبة يليها عبارة توفير التمويل اللازم لقيام تلك المؤسسات بدورها ثم عبارة توفير الموارد للوصول الي الاهداف المرجوة سواء كانت موارد مادية او بشرية بينما جاءت في الترتيب الاخير عبارة اذكاء الثقة في المواطنين للمشاركة المجتمعية و بتحليل نتائج الجدول السابق الخاص بمقترحات تحقيق تكامل الجهودبين المنظمات الحكومية و منظمات المجتمع المدني لتنمية المجتمع الريفي في اطار مبادرة حياة كريمة تبين ان المقترحات الخاصة بالعوامل الاقتصادية و مؤشراتها ضرورة تحقيق الترابط و التفاعل بين تلك المؤسسات اقتصاديا خاصة تلك المنظمات التي تعمل في نفس المجال حيث العمل الجماعي بين مجموعة من المنظمات تعمل سويا من خلال التنسيق فيما بينها لتحقيق اهداف مشتركة و تقديم خدمات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية للمواطنين و يساعد ذلك علي توفير الموارد المالية و البشرية اللازمة لمساعدة تلك المؤسسات علي القيام بدورها بفاعلية في تقديم تلك الخدمات و من ثم ضرورة دعمها من قبل الدولة حتي لا يكون هناك قلة في الموارد و قد تصبح مشكلة امام تلك المؤسسات لأدائها لدورها المنوطة به بينما المقترحات الخاصة بالعوامل الاجتماعية فكانت مؤشراتها دعم المؤسسات بالقيادات الفاعلة و الناشطة و تنمية قدرات العاملين و تمكينهم لفهم المتغيرات المجتمعية اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق متطلبات التنمية الاجتماعية وما تتطلبه تلك المتغيرات من اعادة تلك المؤسسات وشغلها بالقيادات الشابة ذات مفاهيم حديثة مغايرة للمفاهيم التقليدية و يتحقق ذلك من خلال التدريب المستمر لرفع كفاءة العاملين المهنية و كذلك ضرورة مشاركة المواطنين في صنع القرار و اتخاذه خاصة الفئات المهمشة فيما يتعلق بالخدمات المقدمة لهم و احتياجاتهم و مشكلاتهم اما فيما يتعلق بالمشكلات الخاصة بالمؤسسة نفسها فكانت مؤشراتها ما يلي : التسويق الاجتماعي لما تقدمه تلك المؤسسات من

خدمات اجتماعية للمواطنين . تلك المؤسسات تعمل في اطار بيئة و ضرورة توفير عوامل نجاح . تلك المؤسسات وبقاؤها و استمرارها فيعتبر ذلك البداية لاي مؤسسة لمساعدة هذا المجتمع و من ثم ضرورة الارتقاء بالمهارات الادارية و بناء القدرات التنظيمية لتلك المؤسسات فكثيرا من العاملين تنقصهم الخبرة وبحاجة الي التدريب و التدعيم المستمر خاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات للمواطنين في اطار حياة كريمة و يتحقق ذلك من خلال ادارة فعالة و قيادة نشطة و مرنة تتوفر لديه المهارات مثل الاستماع والتحدث والتأثير من حيث تحديد اهم القضايا و كذلك التخطيط و توسيع قاعدة الدعم وبالنسبة للمقترحات الخاصة بالمجتمع فكانت اهم مؤشراته الاعتماد علي اشباع سياسة بيئية و تشريعية وتمويلية مناسبة اي تمكين المؤسسات من خلال المساعدات الفنية و المؤسسية و المالية و تكوين رأي عام نحو مختلف مشكلات المجتمع و ايجاد وعي لدي الافراد بما يؤدي الي مساندة الجهود لحل هذه المشكلات ومن ثم تحقيق الترابط و التفاعل و التكامل بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية .

النتائج العامة للدراسة :-

أولاً : النتائج المرتبطة بآراء العاملين وأعضاء مجالس إدارات المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتنمية المجتمع الريفي في أطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة:

(١)بالنسبة للخصائص الديموجرافية للمبحوثين في المؤسسات الحكومية و الأهلية : يشكل الذكور ٦٤.٢٨% و ان ٤٢% منهم اكبر من ٤٢ سنة و ان نسبة ٦٧.٨٥% منهم متزوجون و ٣٩.٢٨% حاصلين علي مؤهل جامعي بينما ٢٥% حاصلين علي مؤهل فوق المتوسط و ان ٦٤.٢٨% لديهم خبرة في العمل ١٠ سنوات فأكثر و ان ٣٩.٢٨% منهم أعضاء في لجان بتلك المؤسسات.

٢) أكدت نتائج الدراسة ان تكامل الجهود الحكومية و منظمات المجتمع المدني تعني :-

- عملية يتم من خلالها تحمل المسئولية الوطنية .
- تساعد علي تدعيم العلاقة الايجابية بين الدولة و المجتمع
- تسهم في تحقيق رفع كفاءة العمل و زيادة فاعليته
- تسهم في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني

٣) أوضحت الدراسة ان مبادرة حياة كريمة تعني:-

- تثبيت العمالة المؤقتة.
- العلاج على نفقة الدولة.
- تدعيم الموارد التموينية.
- استخراج بطاقات تموينية لفئات جديدة.

١) أما عن أهم آليات تكامل الجهود الحكومية و منظمات المجتمع المدني في تدعيم الجهود لتنمية المجتمع الريفي في إطار حياة كريمة تتمثل في:-

- التشبيك كآلية وتعني :-
- تعبئة الطاقات والإمكانيات المادية والبشرية
- التعاون بين المؤسسات الحكومية و الأهلية

- الترابط و التفاعل بين تلك المؤسسات
- المساهمة في التطوير التنظيمي

• التمكين كآلية :

- تحديد المسئوليات للعاملين و أعضاء مجالس إدارات المنظمات الحكومية و منظمات المجتمع المدني.
- الدفاع عن الفئات مهضومة الحقوق أو المحرومة.
- يسهم في التطوير التنظيمي لتلك المؤسسات.

• التدريب كآلية :

- يهدف تزويد الأفراد بالمهارات و الخبرات اللازمة.
- إكساب العاملين معارف جديدة تتماشي مع سوق العمل.
- احد المحاور الرئيسية لتحسين العنصر البشري

٢) أكدت الدراسة بأن أهم الخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات للمواطنين في اطار حياة كريمة تتمثل في:-

• خدمات اجتماعية و منها :

- المساهمة في مكافحة الفقر وتخفيف حدته
- تقديم معونات للأسر الفقيرة
- تحقيق استقرار للأسر وحمايتها من عوامل التفكك
- توفير التعليم العام المجاني لفئات عريضة من الشعب

• خدمات اقتصادية و تتمثل في:-

- الضمان الاجتماعي كأحد الأساليب لتقديم المساعدات
- دفع المستهلك الي شراء السلع و الخدمات الجيدة
- وضع حد ادني للأجور .

• خدمات بيئية وتتمثل في : -

- دراسة وفهم البيئة الاجتماعية
- تخطيط للبرامج الاجتماعية
- صنع سياسات للرعاية الاجتماعية

٣) أوضحت نتائج الدراسة بأن أهم العوامل الميسرة و الداعمة لتحقيق تكامل الجهود الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تدعيم الجهود لتنمية المجتمع الريفي كانت كالتالي:

- وجود قاعدة بيانات موثوق بها عن المواطنين المستفيدين من برنامج حياة كريمة.
- التركيز علي تعزيز قدرات الكوادر البشرية من خلال التدريب .
- البحث عن مصادر تمويل جديدة .

٤) وبالنسبة للعوامل المعوقة التي تحد من تحقيق تكامل الجهود الحكومية و منظمات المجتمع المدني في تدعيم الجهود لتنمية المجتمع الريفي فتتمثل في:-

معوقات اقتصادية متمثلة في:

- مشكلات التمويل
- انخفاض معدلات الإنفاق الحكومي علي برامج الرعاية الاجتماعية
- نقص الموارد والإمكانيات المادية
- معوقات اجتماعية متمثلة في :
- ضعف مساندة القيادات الشعبية و التنفيذية
- سيطرة اللامبالاة و الاحجام عن المشاركة المجتمعية
- الإسراف في الاجراءات التي تؤدي الي اهدار قيمة العمل

• معوقات خاصة بالمؤسسة نفسها تتمثل في:

- محدودية الوقت و المال.
- تغليب المصلحة الشخصية علي المصلحة العامة.
- ضعف التخطيط.
- عدم القدرة علي استمرارية المنظمة علي تقديم الدعم.
- عدم توافر المهارات اللازمة لدى العاملين.

وجاءت أهم مقترحات المبحوثين من العاملين و أعضاء مجالس إدارات المنظمات الحكومية و منظمات المجتمع متمثلة في:

مقترحات اقتصادية:

- التمكين الاقتصادي.
- أدى من خلال المساعدات الفنية لتلك المؤسسات.
- التمويل اللازم
- العمل التطوعي

مقترحات خاصة بالعوامل الاجتماعية فقد كانت:-

- دعم المؤسسات بالقيادات النشطة الفاعلة و خاصة الشباب.
- تشجيع العمل التطوعي
- البعد عن الصراع و العنف
- مقترحات خاصة بالمؤسسة نفسها:
- التدريب المستمر للعاملين و أعضاء مجالس الإدارة
- التخطيط القائم علي الدراسات العلمية
- الاتصال بسكان المجتمع لتعريفهم بالخدمات المقدمة.

المراجع:

١. بدر، ابراهيم: المنظمات الأهلية شريك في التنمية المحلية، القاهرة، الجمعية العلمية للتعاونيين المصريين، ٢٠٠٤.
٢. حجاج، ابراهيم عبد المحسن محمد: متطلبات القدرة المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأهداف الانمائية للألفية الجديدة، بحث منشور بمجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢٠١١.
٣. إبراهيم، حسنين: بناء المجتمع المدني بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.
٤. إبراهيم، سعد الدين وآخرون: مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي عمان ، منتدي الفكر العربي ، ١٩٩٨.
٥. أبو النصر، مدحت محمد: ادارة منظمات المجتمع المدني(دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة و الشفافية و المسائلة و القيادة و التطوع و الجودة)، القاهرة، ٢٠٠٧.
٦. حجازى، أحمد مجدي: فقراء مصر "دراسة ميدانية لحياة بعض فقراء الريف و الحضر في الصحة و البيئة" دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.
٧. الأحمدي، حنان عبد الرحيم: التحسين المستمر للجودة " المفهوم وكيفية التطبيق في المنظمات الصحية ، (المملكة العربية السعودية ، معهد الادارة بالرياض ، ٢٠٠٠.
٨. أفندي، عطية حسين: نحو منظومة متكاملة لتطوير اداء المنظمات غير الحكومية العربية ، مؤتمر الاتجاهات المعاصرة في ادارة مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي ، (القاهرة ، جامعة الدول العربية ٢٠٠٤) ص٩٥
٩. قنديل، اماني: المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الاهليه العربية منظمه التحالف العالمي لمشاركه المواطنين، القاهره، مطابع الاهرام ١٩٩٤.
١٠. قنديل، اماني: المرأة في المنظمات الأهلية في مصر، القاهرة رابطة المرأة العربية ، ١٩٩٥.
١١. قنديل، اماني وآخرون: المرأة في المنظمات الأهلية في مصر، في التقرير المقدم من الجمعيات الأهلية المصرية للمنتدي العالمي للمرأة تطور أوضاع المرأة المصرية، القاهرة ، رابطة المرأة العربية ، ١٩٩٥.
١٢. قنديل، أماني: المجتمع المدني و الدولي في مصر ق١٩ الي عام ٢٠٠٥، القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات والمعلومات، ٢٠٠٥.
١٣. الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية: الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ، ٢٠١٠ .
١٤. عبد الحميد، انجي محمد محمد: دور المجتمع المدني في تكوين راس المال الاجتماعي (دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩.
١٥. ذكي، اندريه: الإسلام السياسي والمواطنة ، القاهرة ، مكتب الشروق ، ٢٠٠٦.
١٦. الشربيني، إيمان احمد: دور منظمات الفقراء كأداة للحد من الآثار المترتبة علي سياسات و أيديولوجية صندوق النقد و البنك الدولي الموجهة للفقراء، بحث منشور في المؤتمر العلمي السادس، القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٧.
١٧. بدوي، هناء حافظ: دور المجلس الشعبي في إحداث التنمية المحلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة – فرع الفيوم ، ١٩٨٩.
١٨. بن سعود، عبدالله: اتجاهات الشباب السعودي نحو العمل بالقطاع الخاص ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية العدد الحادي والعشرون ، ٢٠٠٦ ، جامعة ، كلية الخدمة الاجتماعية.
١٩. بن طلال، عبد العزيز: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية "الإدارة الرشيدة للحكم فى المنظمات الأهلية العربية"، ٢٠٠٣.
٢٠. بن عبود، علي احمد ثاني: إدارة الجودة الشاملة – مدخل متكامل لتطوير الأداء بالدوائر المحلية بحكومة دبي، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٣

٢١. البنك الدولي: تقرير المشاركة بين البنك الدولي و المجتمع المدني، ٢٠٠٦.
٢٢. التقرير الاستراتيجي العربي : القاهرة ، ٢٠٠١
٢٣. تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥.
٢٤. الجوهري، عبدالهادي وآخرون: دراسات في علم الاجتماع السياسي، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٩.
٢٥. حجاج، إبراهيم عبد المحسن محمد: دراسة لمنظومة معايير مشروع القرى المختارة في ضوء برنامج التنمية الريفية المتكاملة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية التربية، قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع٢٠١٠
٢٦. حسن، مصطفى حسن: منظمات المجتمع المدني كشريك في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ٢٠٠٥.
٢٧. علي، حيدر ابراهيم: المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في السودان، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع ٢٠٠٠.ص١١١
٢٨. الخشت، محمد عثمان: المجتمع المدني ، القاهرة ، دار قباء للنشر ، ٢٠٠٠.
٢٩. إسماعيل، داليا بهاء محمد: دور الجمعيات الأهلية الشبابية في تمكين الشباب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩.
٣٠. عبد اللطيف، رشاد احمد: نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩.
٣١. عبد اللطيف، رشاد احمد: تنظيم المجتمع و قضايا التنمية، القاهرة، دار الجامعة للطباعة. ١٩٩٥.
٣٢. عبد اللطيف، رشاد احمد: دور الخدمة الاجتماعية فى تنمية مجتمع الحرفيين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٣.
٣٣. عبد اللطيف، رشاد احمد: نماذج و مهارات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية "مدخل متكامل"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩.
٣٤. الرشيدي، احمد: حقوق الإنسان القاهرة ، مكتبة الشروق ٢٠٠٢.
٣٥. حمزاوي، رياض أمين: الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٤.
٣٦. فهمي، سامية محمد: أدوار المرأة الريفية في التنمية "تجارب مصرية و عربية رائدة من الثمانينات و حتي مطلع القرن الحادي والعشرون" ، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، ٢٠٠٣.
٣٧. السروجي، طلعت مصطفي: التنمية الاجتماعية من الحداثة الي العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
٣٨. حجازي، سناء محمد: العلاقة بين متطلبات بناء القدرات التنظيمية وتحقيق جودة مشروعات الجمعيات الأهلية، القاهرة ، بحث منشور بالمؤتمر العلمي التاسع عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، ٢٠٠٦.
٣٩. السيد، محمود وهيب: الجمعيات الأهلية شركاء في التنمية والتقدم ، بورسعيد، مؤتمر الاتحاد الاقليمي للجمعيات الخيرية و المؤسسات الأهلية بمحافظة بورسعيد، ٢٠٠١.
٤٠. أبو زيد، صافيناز محمد: إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحقوق الاجتماعية للإنسان ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٦.
٤١. الصبيحي، احمد شكر: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠.
٤٢. السروجي، طلعت مصطفي: المجتمع المدني وتداعياته علي صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، ورقه عمل مقدمه للمؤتمر العلمي الرابع عشر، كليه الخدمة الاجتماعية حلوان .٢٠٠١.

٤٣. السروجي، طلعت مصطفي: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة ، القاهرة دار الفكر العربي ، ٢٠٠٤.
٤٤. السروجي، طلعت مصطفي: المجتمع المدني وتداعياته علي صنع سياسات الرعاية الاجتماعية المجتمع المصري نموذجا ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ،٢٠٠١.
٤٥. عبد العال، عبد الحليم رضا: المجتمع المدني رد الدولة والمجتمع ، ورقة عمل بالمؤتمر العلمي الثامن عشر، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ٢٠٠٥.
٤٦. عبداللطيف، رشاد احمد: تنمية المجتمع المحلي ، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة و النشر ، ٢٠٠٧، ص ٤٥
٤٧. الزغل، علاء عبد القادر: مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية، القاهرة، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، مركز البحوث العربية ، ١٩٩٢.
٤٨. ليلة، علي: العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر ، الإسكندرية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٦، ص٧٢
٤٩. ليلة، علي: دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، ٢٠٠٢.
٥٠. علي، حيدر إبراهيم: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان، القاهرة ، دار الأمين للنشر والتوزيع،٢٠٠٠.
٥١. يونس، الفاروق زكي: مفاهيم البيئة فى الخدمة الاجتماعية "دراسة نظرية فى الممارسة، بحث منشور بالمؤتمر العلمي السادس، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٩-١٢ ديسمبر، ١٩٩٢.
٥٢. فرج، فتحى سيد: المجتمع المدني، مجلة الحوار المتمدن، العد ٢٠٠٨.
٥٣. قنديل، أماني: دور الجمعيات الأهلية في التنمية، ورقة عمل، المؤتمر الخامس للمجلس القومي للمرأة خلال الفترة من ١٤-١٦ مارس ٢٠٠٥.
٥٤. أبو حلاوة، كريم: إشكاليات نشوء وتطور مفهوم المجتمع المدني فى المجتمع المعاصر . مجله الوحدة العدد ٩١، الرباط – المجلس القومي للثقافة العربية، ١٩٩٢.
٥٥. علي، ماهر ابو المعاطي: تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعية ، معالجة من منظور تقنيات البحث في الخدمة الاجتماعية ، سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية ، ط٢، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، ٢٠٠٦.
٥٦. على، ماهر ابوالمعاطى: الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الشباب، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠١.
٥٧. عبدالعزيز، محمد عبدالعال: فاعلية برامج جمعية تنمية المجتمع في حسين نوعية الحياة للمرأة الريفية الفقيرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ٢٠٠٥.
٥٨. محمد، علي محمد: أصول الاجتماع السياسي، السياسة و المجتمع في العالم الثالث، الجزء الثاني، القوة و الدولة، القاهرة، دار النهضة، ١٩٩٢.
٥٩. محمود، محمد محمد وآخرون: الخدمة الاجتماعية ومشكلات المجتمع ، القاهرة ، زهراء الشرق.
٦٠. محمود، محمد محمود : دور منظمات المجتمع المدني في اشباع احتياجات المرأة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية ، بحث منشور في المؤتمر العلمي السادس عشر كلية الخدمة الاجتماعية ،. جامعة حلوان ،٢٠٠٣.
٦١. فتحى، مديحة مصطفى: المعوقات التى تواجه الاتحادات الإقليمية فى تحقيق أهدافها ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨١.
٦٢. فتحي، مديحه مصطفي: فعالية جهود شبكة العمل لمواجهة ظاهرة أطفال الشوارع في بناء قدرات المنظمات غير الحكومية الأعضاء بالشبكة ، القاهرة ، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الخامس عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٣ .
٦٣. مركز الأرض لحقوق الإنسان: المجتمع المدني في ريف مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٤

٦٤. المركز المصري لدعم المنظمات الأهلية: حلقة عمل عن التشبيك بين المنظمات غير الحكومية، ٢٠٠٢.
٦٥. معهد التخطيط القومي، التنمية البشرية ، ٢٠٠٣.
٦٦. صادق، نبيل محمد: تحليل منظمات الرعاية الاجتماعية، في عبد الحليم رضا وآخرون: الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، القاهرة، بدون دار النشر، ١٩٩٩.
٦٧. النجار، فريد: إدارة منظمات المجتمع المدني،،ط١، الدار الجامعية، ٢٠١٠.
٦٨. إبراهيم، نفين عبدالمنعم محمد: إستراتيجية مقترحة لرفع كفاءة البناء المؤسسي للجمعيات الأهلية العاملة في مجال المشروعات الصغيرة من منظور طريقة تنظيم المجتمع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان٢٠١١.
٦٩. عبد الرحيم، نهلة: الآثار الاجتماعية لتخصيص خدمات الرعاية الاجتماعية علي اشباع حاجات الفقراء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٨.
٧٠. عبد الرحيم، هبة الله عادل: المجتمع المدني وتدعيم المواطنة لدي الشباب ، دراسة مطبقة علي بعض منظمات المجتمع المدني بمحافظة بورسعيد، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠١٠
٧١. عبد الله، هشام وآخرون: بناء مجتمع من المواطنين ، عمان ، الدار الأهلية ،٢٠٠٣، ص٣٣
٧٢. هيئة كير الدولية – مصر: برنامج تنمية المشروعات الصغيرة، القاهرة ، برنامج دعم القدرات المؤسسية، ١٩٩٥، ص ٧.
٧٣. عزقلاني، وائل صلاح: إسهامات منظمات المجتمع المدني في تنمية الوعي الصحي لسكان المجتمع الريفي، دراسة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان٢٠١٠.
٧٤. بركات، وجدي محمد: العلاقة بين المحددات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني وتحقيق العلاقة التنسيقية ، القاهرة، بحث منشور بمجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، ٢٠٠٣.
٧٥. يسري ، وفاء: إسهامات منظمات رجال الاعمال في تنمية المجتمع ودعم حقوق الإنسان – بحث منشور بالمؤتمر العلمي الخامس عشر، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٤.
76. Abraham Ribicff and Jon- O New man: Oplitics the Americans Way. Op. Cit, P43
77. AgostingomatanoZamberia: The State Civil Society Partnership In The Provision Of Water And Sanitation For The Urban Poor: (The Case Of Kibera, Nairubi), phd, United States, India University, 1999.
78. Alex Haslam: Organization and their psychology, the Australion National University, 2000, P2
79. Anderson Donald: The Assembly a Tool for transforming communities Schumaches Great Barrington, M . A. 1999.
80. Andrea Mewart: The Role of Civil society in shaping Trade policy, 2009, P 3
81. Andrew Clayton: NGOs Civil Society and the state Building Democracy in Transitional Socities, London. An intre publication. 1996. P39.
82. Balasundarma Pramila: linking disability Womans empowerment and poverty reduction the Samaghan experience, 2003 , P143.
83. cathymcllwaine: Teaching And Learning Guide for : From local to global to transnational civil society, Journal compliationBlackWell publishing, 2008
84. DebbasRose Hanna: Advocacy Non Governmental Organizations. The Amrecan University, 2000, P330.
85. Drolet, Julie L: WEoman and Micro credit: towards an understanding of womens Experiences in Cairo, Egypt , Canada, McGill University, 2006, P295.
86. EgenPusic: Social Welfare and Social Development, Prentice-Hill Inc., New York, 1972, P34.
87. Francis Patricia: Making Trade Work For The Poor, Journal, Peer, Beviewed Journal, 2007, P 111.

88. Frank , F , & smith ,A.(2002)The partnership handbook Ottawa :Minister of public works and government services Canada .No . MP43-373/12000E . available at : www.hrdcdrhc.ge.ca / common / partner . shtml.
89. Jack Jordan and Jordan Bill: social capital and child welfare, children and society (1999)
90. Jones Lynne: Relationships, Partnership and Police in the lives of the urban poor reduction the Samaghan experience, 2003 , P27.
91. Julie Fisher: Third World NGos washing Ton, HeldenFpub, 1994
92. KefamairuraOtiso: The Voluntary Sector In Urban Service Provision And Planing In Nairubi City, Kenya, phd, United States, University Of Minnesota, 2000.
93. Lars Solder Holm Peter: Glbal Governance Of Aids: Partnerships With Civil Society CimmuneDefiniency Non_ Goverenmental Organizations Sweden , Lunds University, 1997.
94. Mary Ross: Community Organization and Practice, 1995, P156 .
95. Michael Lawrence: Freedom Of Express Human on Rights Violations and Democratization In Postwan EL-Saluadtn City, university of New York, 2002.
96. Namawira Zinhindula: International Development And Poverty Reduction, University of Guelph-Canada, 2002, P208
97. Nee, G(2005): Civil socity development in practice, London. Boutel.P 610 .
98. pesha, D. Blancey: Civil society and Democracy in Third World Ambbigwties and Historical Possibilities. Studies in comparative international Development,1993, P6.
99. Sangeetaluthra The Cultural Political OfDevelopment , Non_Governmental Organizations In NewDelhy, PHD, North Carolina, Duke University, 1993.
100. Steven J.Klees: The Role of Civil Society Organization in Developing Countries, 2005, P52 Aisha Ghaus: The Role of Civil society Organization in governance, 2004, P 6.
101. United Nations(2004): Arab Republic of Egypt Public Admnistration Country, Department of Economic and social Affairs(DESA) th .
102. WebSite: http://WWW.ilo.org/public/English/infoservices/WoW2002
103. William .r* scientific impertives in social work research and practice social service review F.E Peacock inc111inois, 1987, P343.
104. Zeiser Pamela A: Influecing International Processes (The Real Of NGOS in the global social welfare policy Making, 1999).